



جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

تحليل وقياس اثر الضرائب الجمركية في معدل التبادل التجاري للعراق

إعداد الطالب:

شاكر محمود فرحان عطية الجبوري

إشراف

الدكتور: خالد المجالي

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والأعمال
جامعة مؤتة، 2021

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب شاكِر محمود فرحان فرحان
والموسومة بـ: تحليل وقياس أثر الضرائب الجمركية في معدل التبادل
التجاري في العراق

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير الاقتصاد
في القسم: الاقتصاد
٢٠٢١/٠٥/٢٦ في تاريخ
من الساعة ١٠ إلى الساعة ١٢ قرار رقم

التوقيع

أعضاء اللجنة:

د. خالد علي ذياب المجالي
د. فضل المولى معيوف سالم الحباشنة
د. حذيفه سميح عبدالله القراله
د. الدكتور امجد قويدر
مشرفاً ومقرراً
عضواً
عضواً
عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. عمير المحايطة



الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك..

إلى من بَلَغَ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين "تينا
محمد صلى الله عليه وسلم" ..

إلى شهداء العراق الأبرار الذين سقوا أرض الوطن بدمائهم الزكية نسأل الله لهم
الرحمة..

إلى أمي وأبي أطال الله في أعمارهم لن أنسى فضلكما أبداً..

إلى زوجتي الغالية حباً وامتناناً ..

إلى ابتسامة الحياة أطفالي حفظكم الله من كل شر..

شاكر محمود فرحان عطية الجبوري

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أنعم عليّ بنعمة إتمام هذه الرسالة المتواضعة. أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور (خالد المجالي) لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وكان لي خير عونٍ وخير سندٍ طوال مدة الدراسة، ولما قدمه ليّ من توجيهات وإرشادات قيمة كان لها الأثر البالغ في إكمال هذه الدراسة فكل الشكر والاحترام والامتنان له.

وأتوجه بالشكر والعرفان للسيد عميد كلية الاعمال الدكتور (ايمن الطراونة)، والسيد رئيس قسم اقتصاديات المال والاعمال الدكتور (حسن العمرو). ويسرني أن أتوجه بالشكر والامتنان لجميع أساتذتي في قسم اقتصاديات المال والاعمال الذين تعلمت منهم العلم والمعرفة واطّعتهم بالذکر الدكتور (احمد المجالي). كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الكرام، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

ولا أنسى فضل زملائي في الدراسة، طلبة الدراسات العليا الذين كانوا ليّ خير عون، واطّعتهم منهم الاخوة الاعزاء (حسين الملا، محمد خلف، وعد شهاب). وأشكر كل من ساعدني في إتمام هذا البحث، وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا البلد العزيز.

شاكر محمود فرحان عطية الجبوري

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
و	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال
ح	قائمة الملاحق
ط	الملخص
ي	الملخص باللغة الانجليزية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة واهميتها
1	1.1 المقدمة
2	2.1 مشكلة الدراسة
2	3.1 اهمية الدراسة
2	4.1 فرضية الدراسة
2	5.1 أهداف الدراسة
3	6.1 حدود ومكان الدراسة
3	7.1 منهجية الدراسة
3	8.1 هيكلية الدراسة
4	الفصل الثاني: الإطار النظري للضرائب الجمركية والتجارة الخارجية والدراسات السابقة
4	1.2 المقدمة
5	2.2 الاطار المعرفي للضرائب الجمركية
5	1.2.2 تعريف الضرائب الجمركية
6	2.2.2 أنواع الضرائب الجمركية
6	3.2.2 أهداف الضرائب الجمركية

8	3.2 الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية
8	1.3.2 تعريف التجارة الخارجية
9	2.3.2 الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية
9	3.3.2 أسباب قيام التجارة الخارجية
10	4.3.2 أهمية التجارة الخارجية
11	5.3.2 أهداف التجارة الخارجية
12	6.3.2 السياسات التجارية
16	4.2 نظريات التجارة الخارجية وأهم سياساتها
16	1.4.2 النظريات التقليدية للتجارة الخارجية (الكلاسيكية)
17	2.4.2 النظريات التقليدية الحديثة للتجارة الخارجية (النيوكلاسيكية)
18	3.4.2 النظريات الحديثة في التجارة الدولية
18	5.2 الدراسات السابقة
21	6.2 اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
23	الفصل الثالث: تحليل أثر الضرائب الجمركية على معدل التبادل التجاري العراقي
23	1.3 المقدمة
24	2.3 التأصيل التاريخي للضرائب الجمركية في العراق
24	1.2.3 الضرائب الجمركية في العصور القديمة
24	2.2.3 الضرائب الجمركية في العراق الحديث
28	3.2.3 واقع الضرائب الجمركية في العراق للمدة (2005-2019)
31	4.2.3 واقع الميزان التجاري في العراق للمدة (2005-2019)
39	3.3 إيرادات الضرائب الجمركية والتبادل التجاري في العراق
39	4.3 تحليل أثر الضرائب الجمركية على معدل التبادل التجاري في العراق

42	الفصل الرابع: قياس أثر الضرائب الجمركية على معدل التبادل التجاري في العراق
42	1.4 الإطار النظري للتحليل القياسي
47	2.4 نتائج النموذج
59	النتائج والتوصيات
61	المراجع
67	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
30	إيرادات الضرائب الجمركية (مليون دولار) في العراق للمدة (2019-2005)	1
33	الرقم القياسي للصادرات (مليون دولار) للمدة (2019-2005)	2
35	الرقم القياسي للمستوردات (مليون دولار) للمدة (2019-2005)	3
37	الميزان التجاري العراقي مليون دولار للمدة (2019-2005)	4
40	الضرائب الجمركية والتبادل التجاري في العراق للمدة (2019 - 2005)	5
49	اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج في العراق	6
50	نتائج تقدير نموذج ARDL	7
51	اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL	8
52	نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL	9
53	اختبار سببية جرانجر	10
55	اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج (ARDL)	11
55	اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج (ARDL)	12

قائمة الاشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الشكل
54	التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج	1
57	اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum	2
58	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares	3

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	رمز الملحق
68	البيانات ربع سنوية المستخدمة في النموذج القياسي	أ
70	تقدير نموذج ARDL	ب
71	اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL	ج
72	نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL	د
73	اختبار سيببيه حرانجر	هـ
74	اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج ARDL	و
75	اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL	ز

المخلص

تحليل وقياس اثر الضرائب الجمركية في معدل التبادل

التجاري للعراق

شاكر محمود فرحان عطية الجبوري

جامعة مؤتة، 2021

تشكل الضرائب الجمركية حلقة مهمة من حلقات إتمام عمليات التبادل التجاري الدولي للسلع، لكونها تمثل المرحلة الأخيرة من عمليات التجارة الخارجية ، وتكمن أهمية البحث من خلال توضيح دور الضرائب الجمركية في معدل التبادل التجاري في العراق ، وإلى أي مدى يمكن أن تتأثر التجارة في العراق بالضرائب الجمركية ، وتُختزل مشكلة الدراسة في أن الضرائب الجمركية بدأت تشكل عبئاً على المبادلات التجارية في العراق بدلاً من ان تكون عنصراً ايجابياً يعزز من فرص التبادل التجاري مع دول العالم ، لذا يهدف البحث إلى بيان أهمية وتحليل دور الضرائب الجمركية على معدل التبادل التجاري في العراق والعلاقة بينهما، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث وجود أثر كبير بين المتغير التابع (الضرائب الجمركية) والمتغيرات المستقلة (المستوردات، الصادرات، الميزان التجاري)، ضعف دور الضرائب الجمركية في الصادرات والمستوردات وبالتالي ضعفها على التبادل التجاري وأن الإيرادات الجمركية ترتبط بعلاقة طردية قوية مع الاستيرادات كون ان استيرادات السلع والخدمات بمبالغ كبيرة تقابل ضرائب جمركية تشكل نسبة جيدة جداً ، كما وأن جميع السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستخدمة لم تكن مستقرة عند المستوى وجميعها استقرت عند الفرق الاول، وهذا بالاعتماد على اختبار ديكي- فولر المطور، وكذلك تشير النتائج الى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفقاً لاختبار (Bound Test)، وتشير النتائج الى عدم وجود علاقة سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفي كلا الاتجاهين، الاقتصاد العراقي اقتصاد ضعيف يتأثر بالظروف والازمات التي يمر بها سواء كانت ازمات داخلية او خارجية، وهذا ما يعكس على نتائج الدراسة وتسيير عمليات الاستيراد والتصدير.

Abstract

Analyze and measure the impact of customs taxes on the exchange rate commercial for Iraq

Shaker Mahmoud Farhan Attia Al-Jubouri

Mutah University, 2021

Customs taxes constitute an important link in the completion of the international trade exchange of goods, as it represents the last stage of foreign trade operations. The problem of the study can be summed up in the fact that customs taxes began to constitute a burden on trade exchanges in Iraq instead of being a positive element that enhances the opportunities for trade exchange with the countries of the world.

Therefore, the research aims to clarify the importance and analyze the role of customs taxes on the rate of trade exchange in Iraq and the relationship between them.

Among the most important conclusions reached by the researcher is the presence of a significant impact between the dependent variable (customs taxes) and independent variables (imports, exports, trade balance), the weak role of customs taxes in exports and imports, and consequently their weakness on trade exchange, and that customs revenues are linked to a strong direct relationship with imports, since The imports of goods and services in large amounts in exchange for customs taxes constitute a very good rate. Also, all time series of all variables used were not stable at the level and all of them stabilized at the first difference, and this is based on the developed Dickey-Fuller test, and the results also indicate that there is no co-integration relationship between the dependent variable and the independent variables according to the Bound Test)) The results indicate that there is no causal relationship between the dependent variable and the independent variables. In both directions, the Iraqi economy is a weak economy that is affected by the conditions and crises it is going through, whether they are internal or external crises, and this reflects on the results of the study. One of the most important research proposals is the need to preserve the role of customs by setting all procedures for organizing and managing import and export operations.

One of the most important research proposals is the need to preserve the role of customs by setting all procedures for organizing and managing import and export operations.

And that adjustments are made to the tax rates imposed on imported goods in accordance with the economic developments of the Iraqi market. The economic effects of the customs tax are represented by its purposes that achieve multiple benefits, most notably encouraging the national industry to increase exports of its products, and its competition with foreign industry, as well as financing the government budget for the state and others.

الفصل الاول

خلفية الدراسة واهميتها

1.1 المقدمة

لقد مر الاقتصاد العالمي بتحولات عميقة، ولاسيما في نطاق التجارة الخارجية، وبما أن العراق كغيره من الدول التي قطعت أشواطاً في تنمية اقتصادها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، فهي أيضاً شهدت في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية وانفتاحاً على الأسواق الخارجية، وهذا فرض عليها أن تحمي اقتصادها من الانعكاسات التي تنجم من المنافسة غير المشروعة التي تمارس في بعض الدول وكذلك عملية الغش التي يتعاطاها بعض متعاملي التجارة الدولية ، وبذلك كان من غير الممكن تصور اقتصاد بدون اقترانه بجهاز هام ونشيط يعمل على حمايته ، ألا وهو قطاع الجمارك نظرا للدور الذي يلعبه باعتباره الممر الحتمي والوحيد للمبادلات التجارية الدولية، وينقسم هذا الدور إلى جانبين جانب اقتصادي، وجانب جبائي في ما يخص الجانب الاقتصادي، فإن إدارة الجمارك تعمل على حماية الاقتصاد الوطني وتنشيط التجارة الخارجية، أما الجانب الجبائي فيتمثل في تحصيل الحقوق والضرائب الجمركية الواجبة على المبادلات الخارجية التي تعتبر مصدرا مالياً.

وتعتبر الضرائب الجمركية احد أنواع الضرائب غير المباشرة تضعها الدول وفق أسس سياسية واقتصادية واجتماعية، كما تفرض على كل البضائع والسلع التي تعبر الإقليم الجمركي بمعدلات مختلفة، كما تقوم إدارة الجمارك بتحصيل هذه الضرائب المتمثلة في الحقوق والرسوم التي أسست بموجب التشريع وذلك لحساب الخزينة العمومية.

2.1 مشكلة الدراسة

يجمع الاقتصاديون والمطلعون على اوضاع الاقتصاد العراقي أن الضرائب الجمركية هي من التحديات الاقتصادية الرئيسية التي بدأت تشكل عبئاً على المبادلات التجارية في العراق بدلاً من ان تكون عنصراً ايجابياً يعزز من فرص التبادل التجاري مع دول العالم، لذلك سيتناول هذا البحث تأثير الضريبة الجمركية على التبادل التجاري، بالاستفادة من آخر ما توصلت إليه نتائج الابحاث الجديدة ومدى انطباق هذه النتائج على واقع الاقتصاد العراقي.

3.1 أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في كونها:

1. توضح مزايا التحرر التجاري والانفتاح مع دول العالم.
2. تأتي أهمية الدراسة في توضيح دور الضرائب الجمركية وأثرها على معدل التبادل التجاري في العراق.
3. إلى أي مدى يمكن أن تتأثر التجارة في العراق بالضرائب الجمركية .
4. تنوّه إلى أهمية تطوير التبادل التجاري واعادة هيكلته للحد من الفجوة بين الصادرات والاستيرادات.

4.1 فرضية الدراسة

تستند الدراسة إلى فرضية مفادها أن الضرائب الجمركية تؤدي دوراً ايجابياً مهماً في التجارة الخارجية من خلال معدل التبادل التجاري العراقي.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- أ - أهمية وتحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية ومعدل التبادل التجاري في العراق.
- ب - التعرف على حجم التبادل التجاري.
- ج - الخروج بتوصيات ومقترحات تساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد.

6.1 حدود ومكان الدّراسة

تضمن حدود الدراسة الزمانية المدة (2005-2019)، ومكانياً العراق.

7.1 منهجية الدّراسة

تم اتباع النهج الوصفي والتحليلي عند دراسة الإطار النظري لكل من الضرائب الجمركية بشكل عام والضرائب الجمركية في العراق بشكل خاص، والتجارة الخارجية، ومعدل التبادل التجاري، وكذلك المنهج التحليلي القياسي لإيجاد اثر الضرائب الجمركية على معدل التبادل ، باستخدام نماذج السلاسل الزمنية وتقدير النموذج وفقاً لطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزّع ARDL.

8.1 هيكلية الدّراسة

تم تقسيم الدراسة على خمسة فصول الفصل الأول تضمن خلفية الدراسة وأهميتها، وأما الفصل الثاني فقد تضمن الإطار النظري للضرائب الجمركية والتجارة الخارجية، والدراسات السابقة، وتناول الفصل الثالث تحليل أثر الضرائب الجمركية على معدل التبادل التجاري في العراق، اما الفصل الرابع تناول قياس أثر الضرائب الجمركية على معدل التبادل التجاري في العراق، حيث ان الفصل الخامس تضمن النتائج ومقترحات الدراسة، والمصادر.

الفصل الثاني

الإطار النظري للضرائب الجمركية والتجارة الخارجية والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

تتصل الضرائب الجمركية أصلاً بالتجارة الخارجية، وهي عموماً ضرائب تفرض على السلع الواردة للدولة أو المصدرة منها، ولقد مرت الضريبة الجمركية بمراحل متعددة إلى أن وصلت لنا بالشكل الحالي بالرغم من أن الإطار العام لها لم يتعرض لتغيير كبير خصوصاً من حيث الواقعة المنشأة لها، عموماً تعد الضرائب الجمركية من أقدم أنواع الضرائب المفروضة وإن الشكل الأولي البسيط لهذه الأنواع من الضرائب تعرف بـضرائب الترانزيت وتفرض على البضائع المارة خلال الإقليم أو المقاطعة، وفي العصور الوسطى فإن كل حاكم طالب بالضرائب على البضائع المارة يقصد به دعم الخدمات التي تقدم للحفاظ على الطرق والجسور وحماية التجارة، وبعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أم نامية، وتمثل التجارة الدولية للسلع والخدمات والأصول واحداً من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات العالم المختلفة، وتعتمد الكثير من الأمم اعتماداً كبيراً على البلدان الأجنبية لامتدادها للسلع الهامة، وهذه السلع تبدأ من المنتجات الصناعية التي يمكن الحصول عليها من الخارج بأسعار أقل من أسعار بيع المنتجات المحلية، إلى الموارد الطبيعية مثل البترول، والذي لم تمنحه الطبيعة للدول المستوردة له، وفي جانب الصادرات تعتمد المنتجات المحلية للأسواق الأجنبية كجزء كبير جداً من مبيعاتها، إن حجم السوق المحلي وحده يعتبر غير كافٍ لكثير من المنتجات لكي تعمل بأسلوب مربح (الحميد، 1998).

2.2 الاطار المعرفي للضرائب الجمركية

تعتبر الضرائب أداة من أدوات السياسة المالية للدولة والتي تستطيع من خلالها التأثير على الدخل والنواتج القومي لها، كما وبرزت الضرائب الجمركية التي هي احدى انواع الضرائب مع بروز التجارة الدولية والعلاقات الخارجية، فنشأت بنشوء الدول نفسها لهذا فأن نظامها بالرغم من توحيد معظم صفاته العامة في جميع الأقطار إلا أن تفاصيلها تتغير بتغير أنظمة الدول نفسها، وتعد الضرائب الجمركية وسيلة تدخلية في السياسة التجارية وينبع من ذلك استخدامها هي كذلك وسيلة لتحقيق الأهداف المبتغاة لكل دولة (عليان واخرون، 2009).

1.2.2 تعريف الضرائب الجمركية

وهي التي تفرض على السلع التي تجتاز حدود الدولة سواء الاستيراد أو التصدير، تعتبر الضريبة الجمركية تاريخيا من اشهر واهم ادوات السياسة التجارية والتي تستخدم عادة لتحقيق أهدافها وتمثل الضريبة الجمركية في صورة مبلغ معين تفرض على السلعة وقت عبورها حدود الدولة ، وتفرض هذه الضرائب لتحقيق أغراض متعددة ففي بعض الدول يتم فرض الضرائب الجمركية بفرض تحقيق إيرادات جمركية إذ تعتمد كثير من الدول النامية على حصيلة الضرائب الجمركية كمصدر للحصول على العملة الأجنبية لتمويل عمليات التنمية، كما تلجأ بعض الدول إلى فرض الضرائب الجمركية لحماية صناعاتها الناشئة ، وفي بعض الدول المتقدمة تقوم الدولة بفرض ضرائب جمركية على وارداتها من الدول النامية بغرض حماية العمالة الوطنية التي تعمل في صناعات بدائل الواردات التي يقوم إنتاجها على فنون إنتاجية مكثفة لعنصر العمل (عمر، 1978).

الضرائب الجمركية هي التي تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه، وتدفع أثناء عبور هذه السلع الحدود، وتحتسب الضرائب الجمركية بالنسبة للواردات على أساس القيمة التجارية للسلع المستوردة بعد إضافة كل من مصاريف الشحن والنقل إلى حين دخولها الموقع الجمركي الخاضع للضريبة، وتكلفة التأمين على هذه السلع (موسوعة الجزيرة، 2016).

ومن كل ما تقدم يمكن تعريف الضريبة الجمركية بأنها ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع عند اجتيازها لحدود دوله ما إستنادا إلى سياستها وأهدافها المبتغاة.

2.2.2 أنواع الضرائب الجمركية (عبدالرزاق، 2009)

أولاً: بشكل عام تصنف الضرائب الجمركية من حيث الهدف الى نوعين هما:

1 . الضرائب الجمركية ذات الهدف المالي وهي تلك الضرائب التي يكون الهدف منها هو الحصول على الإيرادات.

2 . الضرائب الجمركية ذات الهدف الحمائي وهي تلك الضرائب التي يكون الهدف منها حماية الأنشطة الاقتصادية والصناعات الوطنية الناشئة وتمتاز بارتفاع قيمتها.

ثانياً: اما من حيث الشكل فيمكن ان تكون على نوعين:

1 . الضرائب النوعية وهي تلك الضرائب التي تفرض على أساس العدد أو الوزن ونوع السلعة بغض النظر عن قيمتها.

2. الضرائب القيمية وهي تلك الضرائب التي تفرض على السلع المستوردة أو المتعددة كنسبة معينة من قيمة السلعة وهذه النسبة تختلف من سلعة لأخرى وبعض الاقتصاديون يعتبرونها اكثر عدالة من الضرائب النوعية.

3.2.2 أهداف الضرائب الجمركية

إن هدف الدولة من فرض الضرائب الجمركية إما لصبغة سياسية تفرضها دواعي السيادة، أو صبغة اقتصادية تفرضها حماية المنتجات وتشجيع الاستثمار، أو صبغة جبائية تستدعيها ضرورة تمويل الخزينة العامة بوساطة تحصيل أكبر قدر من الموارد، إن أهم هدف تتوخاه كل دولة من وراء وضع الحواجز الجمركية، هو الحفاظ على سيادتها الوطنية بتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية، فيما يخص مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والمبادلات الخارجية (حسين وآخرون، 2000).

أولاً: الأهداف الاستراتيجية

1. المساهمة بدور رئيسي في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.
2. اعتماد وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بإجراءات ونظم العمل.
3. توفير أفضل الموارد البشرية والتقنية، كما وتسعى الجمارك العراقية لتقديم خدمات جمركية متكاملة لتحقيق متطلبات التنمية للعراق سارية التطورات على المستوى المحلي والدولي، من خلال تحقيق المعادلة الصعبة التي تعتبر رسالة وشعار الجمارك المتمثلة في (الإسراع في فسح المسموح ومنع دخول الممنوع) وهذا يتطلب إيجاد التوازن بين تسهيل حركة التجارة للمستوردين والمصدرين وفقاً لالتزامات المملكة الدولية من جهة وبين القيام بمهام التفتيش الدقيق للإرساليات لضمان منع دخول المواد الممنوعة والمخالفة ومنها المغشوش والمقلد باعتبار الجمارك خط الدفاع الأول عن البلد (وزارة المالية العراقية، الهيئة العامة للجمارك).

ثانياً: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

1. منع دخول البضاعة المغشوشة والمقلدة والمنتهكة لحقوق الملكية الفكرية أو المخالفة للمواصفات القياسية لضمان حماية المستهلك ودعم الاقتصاد الوطني.
2. استيفاء الضرائب الجمركية على البضائع المستوردة طبقاً للفئات المقررة في التعريفات الجمركية.
3. تسهيل إجراءات التصدير وفتح الأسواق أمام المنتجات الوطنية .
4. حماية الاقتصاد الوطني من التهديدات المتعلقة بالإغراق.
5. حماية الصناعات الوطنية من المنافسة وتشجيعها عن طريق فرض رسوم عالية نسبياً على المستوردات التي لها مثل في الصناعات الوطنية، إضافة إلى إعفاء الأجهزة والأدوات وقطع الغيار والمواد الخام (التي تساهم في رفع كفاءة الصناعات الوطنية) من الضرائب الجمركية.
6. تقديم إحصاءات دقيقة للتجارة باعتبارها المصدر الوحيد لهذه الإحصاءات التي يبنى عليها العديد من القرارات الاقتصادية والسياسية.
7. ضمان المكاسب للاقتصاد الوطني من خلال ما يعقد من اتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية بين العراق والدول الأخرى.

8. رفع الضرائب الجمركية على المواد المضرة بالصحة كالتبغ ومشتقاته.
9. المحافظة على صحة أفراد المجتمع من خلال منع دخول الأصناف المحظورة من الدول الموبوءة (وزارة المالية العراقية، الهيئة العامة للجمارك).

3.2 الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

1.3.2 تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (حاتم، 1993).
 - المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والافراد ورؤوس الأموال، حيث تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (العصار واخرون، 2000).
 - عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (عبدالعظيم، 1996).
 - إن المفهوم الشامل لمصطلح التجارة الخارجية هو يعبر عن الصادرات والواردات السلعية والخدماتية وكذلك انتقال الأفراد بين الدول وانتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات وكل ذلك يتم وفق ضوابط محددة (دوهيم، 1971).
- من التعاريف السابقة نستنتج إن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع ام أفراد ام رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

2.3.2 الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية

تكون كل من التجارة الداخلية والخارجية نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين التجاريتين تكمن فيما يلي:

1. التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم (عبد الخالق، 1999).
2. التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد (شهاب، 2003).
3. اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية (المولى، 1999).
4. سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية. (يونس، 1993).
5. اختلاف النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضريبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية (مبارك واخرون، 1996)
6. وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية (الصرن، 2001).

3.3.2 أسباب قيام التجارة الخارجية: (عبدالعظيم، 1996).

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وتتمثل أهم هذه الأسباب في:

1. ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات.
2. اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
3. اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
4. عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
5. وجود فائض في الإنتاج.

6. الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.

7. رفع مستوى المعيشة.

4.3.2 أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

أ - ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية (حشيش، 2002).

ب - اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري. (العصار واخرون، 2000).

ت - تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

ث - التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل (العظيم ، 1996).

ج - نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة (هدسون واخرون، 1987).

ح - تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

خ - الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

د - إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

ذ - العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة، (الصرن، 2001).

5.3.2 أهداف التجارة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية.

أ. الأهداف الاقتصادية: (حشيش، 2002).

تتمثل في الآتي:

1. زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
2. حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
3. حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز سعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
4. حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها.
5. حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

ب. الأهداف الاجتماعية : تتمثل في الآتي: (القلي واخرون، 1997)

1. حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
2. إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

ج. الأهداف الاستراتيجية: تتمثل في الآتي: (العصار واخرون، 2000)

1. المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية.
2. العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترومل مثلا.

6.3.2 السياسات التجارية

أولاً: مفهوم السياسات التجارية

تقوم أجهزة الدولة المختصة بوضع مجموعة من التشريعات واللوائح الرسمية لتنظيم نشاط التجارة الخارجية وفقاً لسياسة الدولة الاقتصادية، كما وتعمل أجهزة الدولة من خلال الأساليب والإجراءات التنظيمية المرتبطة بتلك التشريعات بتقييد أو تحرير ذلك النشاط طبقاً لمصلحة الدولة الاقتصادية في المجال الخارجي، وعلى هذا فإن الهدف الأساسي للسياسة التجارية في أي بلد يكون هو العمل على تحقيق المصلحة الاقتصادية له، وتزداد أهمية التجارة الخارجية نظراً لتوفر فوائض كبيرة في دول ونقص في دول أخرى، وتقوم التجارة الخارجية بمهمة تبادل الفائض بالحاجيات المطلوبة، ويكمن السبب الرئيسي في قيامها خاصة في اختلاف نسب تكاليف إنتاج السلع والخدمات المختلفة من دولة لأخرى (الاقداحي ، 2009).

ثانياً: سياسات التجارة الخارجية

تتعرض نشاطات التجارة الخارجية في كل مرحلة إلى تشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة، التي تعتمد على تقييده بدرجة أو بأخرى، أو تحريره من العقبات المختلفة، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية تسمى بالسياسة التجارية، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه السياسة التجارية هو تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق العمالة الكاملة، وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك (دوبهم ، 1971).

ثالثاً: السياسة الحمائية ومبرراتها

أ - السياسة الحمائية:

إن كل الدول الكبيرة التي تكونت من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر كانت جميعها تتبع نظام الحماية، إذ كانت تحاول جهودها باتباعها سياسة الريح التجاري أن تكسب المعادن الثمينة الناتجة عن فائض الصادرات على الواردات، وفي القرن التاسع عشر انضمت بريطانيا إلى تعاليم الاقتصاديين الأحرار في حين توطد نظام الحماية في الدول الحديثة (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، كندا...)، وخلال النصف الأول من القرن الماضي انتشر نظام الحماية في كل مكان ولاسيما

خلال الانهيار الاقتصادي الكبير الذي جرى في الثلاثينات، وبعد الحرب العالمية الثانية بذلت الدول المتقدمة صناعاتها جهوداً مشتركة للحد من عقبات التجارة الدولية، وكان ذلك بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة المعروفة بـ "GATT"، كما أن هنالك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجوب اعتماد سياسات حماية من أجل حماية الاقتصاد الوطني وكذلك الحفاظ على أفضل مستوى من الرفاهية لغالبية المجتمع (العاني، 1992).

ب - مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية:

1. حماية الصناعة الوطنية:

تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعاً مماثلة، بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركياً خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح . (ناصف ، 2008).

2. تنويع الإنتاج الصناعي:

ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازناً ووقايته من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة أو الصناعات القليلة التي تخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة . (الجميلي ، 1993)

3. تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف:

إن الرسوم الجمركية العالية تقلل الواردات وتشجع بذلك على توسع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد المتعطلة من العمال، بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى . (العاني ، 1992)

4. للحماية دور في توفير عدالة توزيع الدخل القومي:

عندما نحمي أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى العاملة في الناتج القومي (الجميلي، 1993).

5. الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق:

كثيرا ما تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق الداخلية وقد يصل التمييز في الأسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر يقل عن سعر التكاليف الإنتاج وتعرف هذه السياسة بإسم "سياسة الإغراق" وتستعمل بغرض غزو الأسواق الخارجية وتعتبر نوعا من التمييز الاحتكاري لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق. (بن ديب، 2002).

6. الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات:

يتم ذلك عن طريق فرض الضرائب الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية، والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية. (الاقداحي، 2009)

7. الأمن الوطني:

إن التخصص في الصناعة ينطوي على خطر في حالة نشوب حرب وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات التي تسمح لها في حالة وقوع نزاع مع الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقلالها (دويهم، 1971).

8. الاستقرار الاقتصادي:

لقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبية من رغبات المواطنين، فوجدت أنه ينبغي لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها القومي أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق سهلا معبدا أمام تحقيق التقدم الاقتصادي (السريتي، 2009).

ج : سياسة الحرية ومبرراتها

1. سياسة الحرية:

يلاحظ لدى المفكرين الاقتصاديين التقليديين أنهم ساهموا في انتصار مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" على المستوى الدولي وأكدوا من الناحية النظرية أن التبادل الحر يشكل أحسن وضع بالنسبة للعالم إن أنصار سياسة الحرية يعارضون التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ويؤكدون على أهمية المنافسة الحرة، ويطالبون بعدم استخدام الإجراءات الجمركية للتمييز في المعاملة مع الدول المتخلفة (يونس 1986).

2. مبررات مبدأ حرية التجارة الخارجية:

أ. تتيح حرية التجارة فرصة التخصص وتقسيم العمل الدولي على أساس اختلاف النفقات النسبية، ويعود هذا بالمنفعة على المستهلك (باقتتائه لأحسن النوعيات وبأقل الأسعار) وعلى المنتج توسيع فروع إنتاجه التي تتوفر فيها أسباب التفوق .
ب. إن التجارة الدولية الحرة في ظل ظروف معينة، تصبح بديلا كاملا للتنقل الكامل لعناصر الإنتاج.

ت. تعمل على خلق جوا تنافسيا دوليا، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج من جهة وصعوبة قيام الاحتكارات الدولية من جهة أخرى.

ث. تؤدي إلى توسيع نطاق السوق، ووصول المشروعات الإنتاجية إلى الحجم الأمثل لها والانتفاع من مزايا الإنتاج الكبير. (الجميل، 1993)

تقوم الدول بتوجيه النشاط التجاري بالأسلوب الذي يخدم التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق استراتيجية معينة لها ، باتباع سياسة تجارية معينة من خلال التجارة الخارجية والتي تشكل مصدرا مهما للموارد الرأسمالية في عمليات التنمية الاقتصادية خاصة وأن اقتصاديات اقطار العالم الثالث تعتمد بالدرجة الكبرى على التبادل التجاري وأن تلك الاقطار هي منتجة بالأساس للمواد الاولية الزراعية أو المعدنية التي تصدر معظمها إلى الخارج كما وتعتمد في سد احتياجاتها إلى المكائن والمعدات الرأسمالية عن طريق الاستيراد . ويكون دور السياسة التجارية في تقييد استيراد السلع الكمالية وشبه الكمالية مع فرض قيود أو رسوم معينة على

السلع المماثلة أو البديلة المنتجة محليا إذ يعمل على تقليل الاستهلاك العراقي المفرط وبالتالي امكانية رفع القدرة على الادخار. (بن ديب، 2002).

4.2 نظريات التجارة الخارجية واهم سياساتها

ظهرت العديد من النظريات التي وظفت حركة عناصر التجارة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال وجوب تفوق الصادرات على الاستيرادات، وكان أبرزها ما يلي (غطاس وزوزي ودادن، 2015):

1.4.2 النظريات التقليدية للتجارة الخارجية (الكلاسيكية)

وأهمها ثلاث نظريات هي:

أ- نظرية التكاليف المطلقة وتقسيم العمل لآدم سميث:

إن معظم الاقتصاديين متفقين على أن بدايات الظهور لهذه النظرية كان في نهائيات القرن الثامن عشر، أي تزامناً مع ظهور أفكار آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" في عام 1778، إذ تناول فيها فوائد حرية التجارة وأنها تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل المؤدي إلى توسيع حجم السوق، وذلك من خلال مفهومين:

- حرية التجارة بين الدول.
 - حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها.
- وانطلقت هذه النظرية من فكرة أن طرفي التبادل سيكون لهما مكسب فيما لو تحققت هذه الحرية، إذ أن النظرية تركز على فروق تكاليف الإنتاج أو ما يعرف بالميزة المطلقة ما بين الدوليتين وهذه الحرية قد تساهم في عدم ارتفاع تلك التكاليف (إبراهيم، 2010).

ب- نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو:

كانت هذه النظرية بمثابة الرد على نظرية آدم سميث عن طريق كتاب الاقتصادي ديفيد ريكاردو المعروف بـ(مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) والذي تبنى فيه نظرية الميزة النسبية عام 1817، وكان جوهر تلك النظرية هو حساب تكلفة الوحدات الإنتاجية الإضافية لإحدى المنتجات على حساب التخفيض الضروري في إنتاج سلع

أخرى، وعلى هذا الأساس تؤكد النظرية أن قيام التجارة بين دولتين لا يشترط أن تكون للدولتين ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة، لكنها في الأساس تعتمد على اختلاف التكاليف النسبية لإنتاجها ما بين الدولتين، وهذه الفكرة ما زالت تمثل الأساس العلمي للعديد من النظريات الحديثة للتجارة الخارجية (العبيدي، 2019).

ج- نظرية القيمة الدولية للعمل لجون ستيوارت مل:

إن نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت مل جاءت مكملةً لنظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو، لكنها اهتمت بجانب الطلب الذي أهمله ريكاردو وتحدث ستيوارت مل عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم التبادل بين دولتين (الاحبابي ، 2017).

وتتبادل منتجات بلد معين مقابل منتجات بلد آخر بأثمان معينة تسمح لصادراتها بتغطية وارداتها، وإن الدولة التي لا تستفيد من التجارة الدولية هي تلك التي يكون فيها الطلب على منتجاتها أقل من طلبها على المنتجات الأجنبية، وإن قوة ومرونة الطلب هي من تحدد شروط التبادل الدولي، أي أن تكون قيمة الصادرات تكفي لدفع قيمة الواردات وهذا تحديداً ما أسماه مل (قانون الطلب المتبادل) (عربي، 2014).

2.4.2 النظريات التقليدية الحديثة للتجارة الخارجية (النيوكلاسيكية):

على الرغم من أهمية الأفكار التي جاءت بها النظريات التقليدية (الكلاسيكية) إلا أنها وجه لها الانتقاد، وذلك لأن المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعد نموذج ساكن (استاتيكي) قائم على عامل واحد متغير هو تكلفة العمل، إضافة إلى منهج التخصص الكامل، لذا جاء كل من الاقتصاديين ايلي هكشر وبرتل اولين ليتناولوا وليأخذوا في الحسبان الفروق في المعروض من عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) وآثارهما على التخصص الدولي، فقد تناولت تلك النظريات شرح وتحليل أساس المزايا النسبية من وجهة نظر العناصر المشاركة في الإنتاج (الأثر الإنتاجي والتجاري الدولي)، وكذلك تحديد الآثار التي ترتبها التجارة الدولية على توزيع الدخل أو على عوائد عناصر الإنتاج المشاركة في التبادل الدولي (الأثر التوزيع) ولتحقيق التماثل بين عوائد العمل لابد من أن تكون جميع عناصر العمل متجانسة، وعلى الرغم من أهمية الأفكار التي جاء بها كل من هكشر - اولين إلا أنها لم تسلم من الانتقاد، فقد أغفلت

الاختلاف النوعي في عناصر الإنتاج أو التكاليف لكل بلد من البلدان، كما أهملت النظرية كذلك المسار التاريخي لعملية التخصص وتقسيم العمل (غطاس وزوزي ودادن، 2015).

3.4.2 النظريات الحديثة في التجارة الدولية

تميزت النظريات الحديثة بتفسير نظرية التجارة الخارجية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية فيه خلافاً للتحليل الساكن الذي قدمته النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، فهي تستعين بالأساليب والأدوات العلمية مبتعدةً عن الافتراضات غير الواقعية ومن هذه النظريات:

أ. نظرية ستيفان ليندر (التبادل الدولي).

ب. نظرية فرنون (دورة حياة المنتج).

ت. نظرية جونسون (ديناميكية التبادل الدولي).

وهذه النظريات جاءت لتحديد العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي، عن طريق اكتساب ميزة نسبية في عامل مهم متمثل في دور البحوث والتطوير وأهميته بالنسبة لقطاع التجارة الدولية وهي بذل تعد أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر في الاقتصاد العالمي ونمط التجارة الدولية (عربي، 2014).

5.2 الدراسات السابقة

الدراسات العربية

استهدفت دراسة سلطاني سلمى (2003) (دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر) موضوع دور الجمارك في سياسات التجارة الخارجية ضمن الإصلاحات الأخيرة، حرصاً منا للوقوف على حقيقة المنطلقات الفكرية للتجارة الخارجية بمختلف مدارسها التي حاولت إعطاء تفسيراً لحركة المبادلات التجارية بين الدول انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية إلى المدرسة الحديثة والتي جاءت كلها لتدعم مبدأ التخصص وتقسيم العمل دفاعاً عن مصالح شعوبها وبالتالي قيام التجارة الدولية،

مع انقسام أصحاب هذه الدراسة إلى تيارين، تيار يساند مبدأ الحماية، وتيار يعارض هذا المبدأ، أي تيار يساند مبدأ الحرية.

بينما اشارت دراسة: محمد بشير الكتبي (2008) (الآثار الاقتصادية للضريبة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة) إلى دعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية، عن طريق تأكيد ودعم إحدى وسائل التنمية ألا وهي فرض الضريبة الجمركية ، إذ ظهرت منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي محاولات لإلغاء الضريبة الجمركية في دول مجلس التعاون الخليجي، رغم وجود فوائد اقتصادية متعددة وكبيرة للضريبة الجمركية، لذا يهدف البحث التأكيد على الآثار الاقتصادية للضريبة الجمركية. وقد تم اختيار دولة الإمارات العربية كدولة تمثل نموذج لدول مجلس التعاون خاصة وللدول النامية عامة لكونها بمستوى الوسط من حيث التقدم الاقتصادي والتنمية. إن الآثار الاقتصادية للضريبة الجمركية تتمثل بأغراضها التي تحقق فوائد متعددة يفترضها الاقتصاديون، أبرزها تمويل الموازنة الحكومية للدولة، توجيه الاستيرادات والصادرات للبضائع والخدمات لدعم الميزان التجاري، تشجيع الصناعة الوطنية لزيادة الصادرات من منتجاتها، زيادة القيمة المضافة والناتج القومي الإجمالي، منافسة المنتجات الوطنية للصناعة الاجنبية، وأخيرا توجيه الاستهلاك المحلي للمنتجات الاجنبية المستوردة.

كما هدفت دراسة عروبة معين عايش (2014) (تحليل دور الضرائب الجمركية في الموازنات العامة دراسة تحليلية في العراق) إلى تشخيص واقع الضرائب الجمركية وأسباب انخفاض إيراداتها ومدى مساهمتها ضمن أجمالي إيرادات موازنة الدولة وإيجاد السبل التي تؤدي إلى زيادة تمويل موازنة الدول ، فالموازنة العامة في العراق بعد سنة 2003 أخذت طابعا توسعيا الأمر الذي تطلب زيادة الإيرادات بشكل يوازي الزيادة في النفقات ،كذلك تحتاج إلى موارد مالية كبيرة للقيام بعمليات إعادة الأعمار، الأمر الذي يستنزف المورد النفطي على مدى السنوات القادمة ،الأمر الذي أدى إلى التفكير جدياً في مورد آخر ألا وهو الضرائب ، وأحد الضرائب المهمة هي الضرائب الجمركية كأحد موارد الموازنة. وينظم أحكام الضرائب الجمركية في العراق في الوقت الحاضر قانون التعريف الجمركية رقم 22 لسنة 2010، فالمشكلة ليس في إقراره بل في تطبيقه

وخاصة بعد ثمان سنوات من الإغراق السلعي في الأسواق العراقية مما يتطلب قبل إطلاق العمل بالتعريف أن نحدد الثغرات التي تعيق عملية التطبيق التي قد تكون بسبب القانون نفسه أو لأسباب أخرى.

حيث هدفت دراسة: حيدر عبد الحسين المستوفي (2015) (تفعيل دور الضرائب الجمركية (ضريبة الاستيراد) في العراق من أجل توسيع بنود الإيرادات العامة) إلى التعرف على الهدف المالي للضريبة وبالأخص الضريبة الجمركية على واردات العراق من السلع ويمكن تسميتها بضريبة الاستيراد، ودورها في الاقتصاد العراقي من خلال تشريع قانون التعريف الجمركية، وذلك لتفعيل دور الضريبة وزيادة نسبة مساهمتها في تحقيق الإيرادات العامة من خلال رسم سياسة ضريبية أو ما يسمى بالتعريف الجمركية مرتكزة على أسس علمية كجزء من حزمة حلول مستقبلية لدعم الاقتصاد العراقي، إن الدور المالي للإدارة المالية الحكومية ينعكس إلى حد كبير من خلال تحليل نهجها في سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية، وهما أدوات مباشرة تؤثر من خلالها الحكومة على الاقتصاد. وكما هو معلوم إن السياسة الضريبية في العراق تعاني من ضعف لعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة من مشاركتها في الإيرادات العامة لتغطية جزء من النفقات العامة وبالتالي تحقيق الرفاهية والاستقرار المالي والاقتصادي، استخدام النظام الضريبي لخدمة الاقتصاد الوطني كعنصر من عناصر الإصلاح كسياسة مالية لدعم إيرادات الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال تفعيل قانون التعريف الجمركية (الضرائب الجمركية) ضريبة الاستيراد.

الدراسات الاجنبية

Marcos B. Lisboa et al's, 2010, (The effects of trade liberalization on productivity growth in Brazil).

اهتمت هذه الدراسة ببيان أثر التحرر التجاري على النمو الانتاجي في البرازيل وذلك بقياس أثر المخرجات و التعرف على المدخلات المساهمة في الانتاج على مستوى الشركات والتي تسمح في المنافسة المتكاملة في أسواق الإنتاج. أظهرت النتائج أن تخفيض التعرف على المدخلات كان العنصر الأكثر أهمية لشرح نمو الانتاجية التي حدثت خلال فترة التحرر التجاري في البرازيل. وأن تخفيض التعرف يسمح للشركات للوصول إلى مدخلات خارجية أكبر مع المزيد من التكنولوجيا المتقدمة بأسعار أقل . وبناءً عليه أوصت هذه الورقة بأهمية رسم السياسات العامة الكفيلة بتسليط الضوء على النتائج التي أفرزتها الدراسة مما يتيح الاستفادة من تطبيقاتها.

Ling Feng, Zhiyuan Li, Deborah L. Swenson , April 2012,(The connection between imported intermediate inputs and exports).

تناولت هذا الدراسة العلاقة بين شركات الاستيراد و شركات التصدير من خلال البيانات المتوفرة للشركات الصناعية الصينية في الفترة (2002 - 2006) باستخدام التغيرات في التعرف الجمركية للواردات المرتبطة بانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية . ومن نتائج هذه الدراسة نجاح الشركات التي وسعت مدخلاتها الوسيطة المستوردة من زيادة حجم و نطاق صادراتها.

أوصت الدراسة بأنه لا بد من رفع مستوى التسهيلات للمنتج و التكنولوجيا و النوعية متضمنة المدخلات الوسيطة لمساعدة الشركات الصينية على زيادة حجم و اتساع المشاركة في أسواق التصدير.

6.2 اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تبين إنَّ جميع هذه الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة وقيمة علمية، وجميع هذه الدراسات بينت أهمية الضرائب الجمركية وأثرها في التجارة الخارجية. إلا أن دراستنا هذه اختلفت من حيث الفترة الزمانية والمكانية ونموذج البلد الذي تم اختياره ، كذلك اختلفت في المتغيرات والمؤشرات التي تناولتها الدراسة في مجال النموذج التحليلي

ومنهجية الدراسة، حيث ان الدراسات العراقية ركزت على مساهمة الضرائب الجمركية في الموازنة العامة والعمل على ايجاد السبل التي تؤدي الى زيادة مساهمتها ، وتوسيع بنود الايرادات العامة، كما وان الدراسات العربية كان تركيزها على دور الضرائب الجمركية في سياسة التجارة الخارجية، والآثار الاقتصادية للضرائب الجمركية، وكذلك الدراسات الاجنبية اهتمت ببيان أثر التحرر التجاري على النمو الانتاجي بقياس أثر المخرجات والتعرفة على المدخلات المساهمة في الانتاج على مستوى الشركات والتي تسمح في المنافسة المتكاملة في أسواق الإنتاج، ولابد من رفع مستوى التسهيلات للمنتج والتكنولوجيا والنوعية متضمنة المدخلات الوسيطة لمساعدة الشركات على زيادة حجم و اتساع المشاركة في أسواق التصدير، في حين تناولت دراستنا اثر الضرائب الجمركية في معدل التبادل التجاري، وما هو دور الضريبة الجمركية في العراق وتأثيرها على التجارة الخارجية.

الفصل الثالث

تحليل إثر الضرائب الجمركية على معدل التبادل التجاري العراقي

1.3 المقدمة

الضرائب الجمركية هي أهم أنواع الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، وتفرض على السلع التي تجتاز حدود الدولة بمناسبة استيرادها أو تصديرها ، وقد تفرض الضرائب الجمركية لغايات مالية، أي للحصول على إيرادات للخزينة أو تفرض في كثير من الأحيان لغايات اقتصادية بهدف حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، إذ تفرض هذه الضريبة إما على قيمة السلعة بنسبة مئوية معينة وتكون عندئذ قيمية، وإما أن تفرض بصورة مبلغ معين على الوحدة من السلعة وتكون عندئذ نوعية.

ولكل من هذين النوعين مزاياه وعيوب ، فالضريبة القيمة تمتاز بالمرونة أي تزداد حصيلتها بازدياد أسعار السلع المفروضة عليها هذه الضريبة، ويؤخذ عليها أنها معقدة وقد تحتاج إلى نفقات جبائية مرتفعة لما يمكن أن تتطلب من خبراء لتقدير قيم السلع المختلفة.

أما الضرائب النوعية، فتمتاز بسهولة جبايتها، ويؤخذ عليها أنها قد تتعارض مع العدالة في الضريبة، لأنها تكون أكثر ارتفاعاً بالنسبة للسلع الرخيصة منها للسلع المرتفعة السعر من النوع نفسه ولذلك تعالج الإدارة هذا الوضع بتقسيم كل سلعة إلى عدة أصناف، يفرض على كل صنف منها ضريبة مختلفة، كأن تقسم المنسوجات الصوفية إلى أصناف على أساس الوزن، المتر مثلاً إلا أن ذلك يستوجب عندئذ عمليات فنية معقدة تستلزم تكاليف عديدة.

وسيتناول هذا الفصل ثلاث عناوين وكالاتي:

- واقع الضرائب الجمركية في العراق للمدة (2005-2019) .
- واقع الميزان التجاري في العراق للمدة (2005-2019).
- أثر الضرائب الجمركية على التبادل التجاري في العراق للمدة (2005-2019).

2.3 التاصيل التاريخي للضرائب الجمركية في العراق

1.2.3 الضرائب الجمركية في العصور القديمة

توجد هناك علاقة وطيدة للضريبة الجمركية مع التجارة وبالأخص التجارة الدولية لذلك فأن ظهورها يتزامن مع ظهور العلاقات التجارية نفسها في جميع دول العالم، ومنها العراق فقد تميزت تجارة بابل واشور بالنشاط منذ القرن الثلاثين قبل الميلاد، ومن مظاهر ذلك كثرة ما اكتشف من الواح الصفقات والعقود التجارية، واهتمام المشرع البابلي بتنظيم أمور التجارة والنقل التي احتوتها شريعة حمورابي، وقد وجدت علامات مسمارية في عهد السومريين تبين الكلمة السومرية الخاصة بالضريبة الجمركية وكذلك كانت الضريبة الجمركية معروفة في عهد العصر الأشوري القديم وكانت تسمى (نسخاتوم) (رشيد، 1997).

وقد ظهرت ضرائب التجارة الخارجية أيام البابليين والأشوريين من أصل ديني، إذ إن نفقات المؤسسات الدينية الضخمة ادخلت الدين في سائر شؤون الحياة ومنها شؤون التجارة وكان على التاجر الحذر أن يلتمس حماية الإلهة قبل القيام برحلته بمساعدة الكهنة وأصبحت المعابد الكبرى ملتقى التجار واضحى لكهنتها نصيب معلوم من العقود التجارية. (حسين واخرون، 2000).

كما كان الغرض من فرض هذه الضرائب في ذلك الوقت هو لسد نفقات توفير الحماية وطرقها وحماية التجار التي يتكدها حاكم الولاية داخل ولايته. (رشيد، 1997).

2.2.3 الضرائب الجمركية في العراق الحديث

عندما تأسست الدولة العراقية عام 1921، انشأت ادارة الجمارك والمكوس بعد ادماج ادارتي الجمارك وادارة المكوس التي انشأها الانكليز، وفي سنة 1930 اسست مديرية شرطة الجمارك والمكوس، ومديرية الجمارك والمكوس، وعهد اليها بعدة وظائف منها استيفاء الضرائب الجمركية (السعدون، 1993).

ومن الجدير بالذكر أن جباية الضرائب الجمركية كانت في ولايات بغداد والموصل والبصرة كما كانت في سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية تتم عن طريق الالتزام وبقي الأمر كذلك حتى أسست دار الجمارك الحكومية في سنة 1864 التي أخذت تجبي ضرائب التجارة الخارجية نيابة عن دار الجمارك في إسطنبول ولحسابها، ولكن أدمجت إدارة الجمارك بإدارة المكوس في نيسان سنة 1921 مكونة (دائرة الجمارك والمكوس) كونها وحدة ملحقة بوزارة المالية. (الحارس، 1973).

ونلاحظ أن الهيئة العامة للجمارك هي المختصة الآن بأمور وجباية الضرائب الجمركية ، وقد بين احد الكتاب أن لكلمة (جمارك) معنيين أولهما أنها تعبير نوعي يعين الخدمة الحكومية المسؤولة عن الإدارة المتعلقة بالواردات والصادرات من البضائع، والثاني تعبير يعني موظفي الجمارك أو ضرائب الواردات والصادرات والرقابة على البضاعة أو أي شيء آخر من وجهة النظر الجمركية (ضابط الجمارك، الضرائب الجمركية، مكتب الجمارك)، وقد قسم معنى الجمارك إلى معنى موضوعي متعلق بتقديم الخدمة وماهيتها والثاني شكلي متعلق بالوسائل والأجهزة الإدارية المختصة ، ويمكن القول: إن الضرائب الجمركية هي ضرائب تجبي على البضائع عندما تأتي إلى أو تغادر البلد أو تدخل أو تخرج من اتحاد جمركي مؤلف من بلدين أو أكثر أو أجزاء من البلدان (عمر، 1978).

صدر قانون التعريف الجمركية رقم 30 لسنة 1927 وكان صدور هذا القانون نقطة تحول في سياسة التعريف وبدءاً للنشاط المتزايد في مؤازرة الإنتاج القومي عن طريق الإعفاءات العديدة التي تضمنتها بالإضافة إلى صدور قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم 14 لسنة 1929 ومن ثم صدر قانون تعريف الرسوم الجمركية رقم (7) لسنة 1930 (حسين واخرون، 2000).

وفي عام 1933 صدر قانون التعريف الجمركية رقم (11) لسنة 1933 وقد وضع من قبل لجنة وبإشراف خبيرين عالميين اختيرا من قبل عصمة الأمم، وكانت صياغته على أساس لائحة قانون سنة 1932 وقانون التعريف الجمركية المصرية رقم (2) لسنة 1930 (الحارس، 1973).

وفرض هذا القانون رسوم قيمة تتراوح بين (8%) و (100%) على نحو (680) سلعة، ورسوم نوعية على (275) سلعة يتراوح سعرها بين (8%) و (300%) وتقرر إعفاء (137) سلعة مختلفة أخرى من الرسم، وكان رسم التصدير (5%) وفي عام 1939 أدخل مبدأ الرسوم المختلفة لأول مرة إذ اوجب أن يأخذ بسعر الضريبة القيمي أو النوعي أيهما اعلى (ملوكي واخرون، 1985).

ويتضح إنَّ تعريفه عام 1933 كانت لها أغراض مالية بالرغم من زيادة الرسوم الحمائية المقررة لصالح الصناعة والزراعة الوطنية، ولكن بعد عام 1951 وبنتيجة زيادة واردات النفط عمدت الحكومة إلى تخفيض الرسوم الجمركية عن بعض سلع الاستهلاك الجاري كما خفضت رسوم الصادر من (5%) الى (1%) وبنتيجة شعور الحكومة بعدم ملائمة قانون التعريفه لسنة 1933 اجرت وزارة المالية دراسة بواسطة جماعة من الموظفين العراقيين وبمعونة اثنين من خبراء التعريفه البلجيكين ووضع قانون التعريفه رقم (77) لسنة 1955 في ضوء الأسس والتصنيف التي جرت عليه تعريفه بروكسل الموضوعه على وفق تعريفه عصبه الأمم (الحارس، 1973).

حيث إنَّ قانون الجمارك رقم (56) لسنة 1931 قد تعرض لتعديلات عديدة وخصوصا مع التطورات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية في البلاد إلى أن ظهرت الحاجة الملحة إلى الغائه وإصدار قانون الجمارك رقم (23) لسنة 1984 الذي استوحيت نصوصه من مشروع القانون الجمركي الموحد المتفق عليه في جامعة الدول العربية ووثائق مجلس التعاون الجمركي في بروكسل، كما أنه اتفق مع الرغبة في توحيد التشريع العربي في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، والتطبيق الموحد الذي اقرته اللجنة المركزية في مجلس الوحدة الاقتصادية، ويتلاءم مع احكام اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت) بين البلدان العربية التي صادق عليها العراق (السامرائي، 1976).

وقد طرأت العديد من التعديلات على قانون الجمارك رقم (23) لسنة 1984 المعدل إلى الآن، نتيجة للأحداث السياسية والظروف الاقتصادية المتتابعة من حروب وحصار اقتصادي، إلا أنه تم وقف العمل بهذا القانون فقد اصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراراً بالرقم (38) لسنة 1991 تم بموجبه ايقاف العمل بقانون الجمارك رقم

(23) لسنة 1984 وقانون التعريف الجمركية رقم (77) لسنة 1955 وايقاف العمل با لقيود الخاصة بالاستيراد والسماح بادخال جميع السلع إلى الداخل باستثناء السلع الممنوع استيرادها دون أن تخضع تلك الإستيرادات إلى الضرائب الجمركية أو أية ضرائب اخرى. (الوقائع العراقية، العدد 3343 في 18/2/1991).

وفي عام 2003 وبعد دخول قوات (سلطة) الائتلاف إلى العراق تم وضع الأسس لاقتصاد السوق الحر في العراق من خلال تعليق الضرائب الجمركية والقيود المفروضة على التبادل التجاري بموجب الأمر رقم (12) الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة وكذلك الأمر رقم (54) الذي اطلق عليه (سياسة تحرير التجارة لعام 2004) والذي علق فيه الضرائب الجمركية وذلك استناداً للقسم الاول منه إذ نص على أن (تعلق جميع الضرائب الجمركية على الاستيراد) باستثناء ضريبة إعادة إعمار العراق المفروضة بموجب الأمر (38) الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة وما يشابهها من رسوم اضافية تؤدي على السلع الواردة إلى العراق أو الصادرة منه (الوقائع العراقية ، العدد 3981 ، المجلد 45 ، مايس، 2004).

إضافة إلى أن الأمر رقم (54) قد ورد فيه تنقيحات لعدة نصوص من قانون الجمارك رقم (23) لسنة 1984 ، أما بخصوص الأمر رقم (38) فقد استحدث بموجبه ضريبة إعادة اعمار العراق الذي حدد سعره بنسبة (5%) من قيمة البضائع الخاضعة للضريبة وتفرض هذه الضريبة على جميع البضائع المستوردة إلى العراق من جميع بلدان العالم . (القسم 1 من الامر رقم 38 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة) ، وقد عدل نص المادة 4 في القسم 7 من الامر بتاريخ 31 كانون الاول 2003 واصبح كما ياتي (تفرض ضريبة اعادة البناء على كافة السلع المستوردة الى العراق من جميع البلدان اعتباراً من اليوم الاول من شهر اذار 2004 مالم يصدر استثناء لذلك بموجب هذا الامر). (الوقائع العراقية ، العدد 3980 ، المجلد 44 في 2004).

3.2.3 واقع الضرائب الجمركية في العراق للمدة (2005-2019)

1. قانون التعريف الجمركية في العراق بعد عام 2003

بعد الاحتلال الامريكى للعراق في عام 2003 اتبع العراق سياسة الحرية التجارية الأمر الذي فتح أبواب الاستيراد على مصاريعها إذ أصبح العراق يستورد كل شيء، كما أصبح الفرد العراقي يعتمد على (85%) من المواد الغذائية التي يستهلكها يومياً على الخارج وأن (90%) من السلع الرأسمالية تستورد من الخارج واعتمدت تلك السياسة على مبدأ الضريبة النوعية باستخدام ضريبة تؤخذ لإعادة اعمار العراق البالغة (5%) على جميع السلع المستوردة، وبالتالي لم تحقق تلك السياسة أي من أهدافها سوى توفير الموارد الغذائية والسلع التي تدخل في سلة غذاء الفرد العراقي، الأمر الذي يعني استنزاف أكثر من (85%) من دخل الفرد العراقي على شراء تلك السلع. (الجوراني، 2014).

وبالنسبة للضرائب الجمركية في العراق وإصدار قانون التعريف فقد مرت بالمراحل التالية بعد عام 2003:

1. استحدثت الفقرة (1) من امر سلطة الائتلاف رقم 38 الصادر في 2003/9/19 ضريبة سميت (إعادة أعمار العراق) بعد تعليق العمل بالضريبة الجمركية بالأمر (12) إذ حددت الفقرة (3) من الأمر المذكور الضريبة بنسبة (5%) من قيمة البضاعة الخاضعة للضريبة على أن ينتهي العمل بهذه الضريبة بعد مرور عامين على نفاذ الأمر المذكور، واستناد للأمر فإن العمل ينتهي بضريبة إعادة أعمار العراق في 2006/1/1 ويعاد العمل بأحكام قانون الجمارك إلا أن الذي حصل غير ذلك (البخيتاوي، 2011).

2. تم تشريع القانون رقم 22 لسنة 2010 والذي ألغي بموجب قانون 77 لسنة 1955 وامر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 54 لسنة 2004 وامر سلطة الائتلاف رقم 38 لسنة 2003 (ضريبة إعادة أعمار العراق) ، وقد جاء في الأسباب الموجبة لإصدار القانون ما يلي (لغرض وضع تعريف جمركية تتماشى مع الاقتصاد العراقي واصلاح التعديلات الكثيرة التي طرأت على القانون)، أي أن قانون التعريف الجمركية ورغم أهميته وآثاره العديدة على الاقتصاد جاءت الأسباب

الموجبة في سطر واحد فقط، إذ كان يجب الإشارة في الأسباب الموجبة إلى المبادئ الأساسية في تصميم القانون مثل العدالة التي تتطلب توافق القانون مع رأي المجتمع والكفاءة الاقتصادية التي تعني عدم فرض كلف إضافية غير ضرورية على المجتمع ولا يتعارض مع الأهداف الاقتصادية في النمو والاستقرار وتوزيع الدخل العادل والجدوى الإدارية التي لأتحمّل الحكومة والمستهلك كلفاً إضافية، فضلاً عن ذلك كان من الأفضل أن تشير الأسباب الموجبة إلى الحدود التي راعى فيها القانون التزامات العراق الخارجية خاصة دخوله في منظمة التجارة العالمية، ومدى توافقه مع سعيه لتوفير الحماية للمنتجات الوطنية، وتشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي، وتنمية القطاعات الأخرى، والآثار المتوقعة على الصحة والثقافة والنظام العام ، وان لكل هذه الأسباب فأن صياغة الأسباب الموجبة بسطر واحد لقانون جديد يعد من اخطر القوانين أمر غير صحيح وقد يصلح ذلك لتعديل محدود للقانون لا لإلغائه (الصالح، 2011).

3. اجل تنفيذ هذا القانون إلى (2011) ثم أجل إلى (30) حزيران (2012) وأصبح هناك خلل تمثل في انحراف السوق المحلي بكافة أنواع السلع والذي رافقه التخلف التدريجي لأهم قطاعين في العراق هما القطاع الزراعي والصناعي.

4. قررت الحكومة تطبيق القانون في بداية كانون الثاني (2014) ، وأعلن وزير المالية بالوكالة صفاء الدين الصافي البدء بتطبيق قانون التعريف الجمركية في جميع المنافذ الحدودية العراقية، بما فيها التي تقع ضمن حدود إقليم كردستان ، مشدداً على أن المنافذ المخالفة ستعرض إلى عقوبات قانونية ، وقد تراوحت معدلات التعريف الجمركية بين (1-100%) ومن الواضح أن الهدف من فرض الضريبة المرتفعة على السلع هو تقليل استيرادها إلا أن لها أثراً سلبية تتمثل في ارتفاع أسعارها في السوق العراقية وتحمل المستهلك لعبئها وتشجع على التهريب، ويكون التهريب أكثر سهولة بالنسبة للسلع مرتفعة القيمة نسبة إلى كمياتها كالساعات والمجوهرات والعطور وغيرها، خاصة وأن حدود العراق الدولية طويلة وحراستها ضعيفة ومن الضروري، في مثل هذه الظروف جعل الضريبة على مثل هذه السلع قريبة قدر الإمكان من مثيلاتها في البلدان المجاورة والتي هي معبر

للمهريين (وزارة المالية العراقية، 2015). والجدول الاتي يوضح ايرادات الضرائب
الجمركية على المستوردات في العراق للمدة (2005-2019):

جدول (1)

إيرادات الضرائب الجمركية (مليون دولار) في العراق للمدة (2005-2019)

السنوات	ايرادات الضرائب الجمركية
2005	118176
2006	219032
2007	229076
2008	366539
2009	590688
2010	507341
2011	373943
2012	840850
2013	541633
2014	489500
2015	396400
2016	514432
2017	606582
2018	629330
2019	641905

المصدر: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية ، 2019.

يتضح من الجدول (1) أن إيرادات الضرائب الجمركية سجلت 118176 مليون دولار عام 2005 وهي اقل قيمة خلال مدة الدراسة ، ثم ارتفعت إلى 219032 مليون دولار عام 2006 وسجلت 229076 مليون دولار في عام 2007 واستمرت في الارتفاع إذ سجلت 366539 مليون دولار عام 2008 وسجلت أعلى قيمة 840850 مليون دولار عام 2012، ان الارتفاع المستمر في الايرادات الجمركية للسنوات المذكورة يعود الى زيادة الاستيرادات، حيث ان معظم السلع التي يستهلكها

الفرد العراقي هي من الخارج، وبعدها حصل انخفاض إذ سجلت 396400 مليون دولار في عام 2015، وهذا يعود الى الاوضاع التي مر بها البلد بعد عام 2014 واغلاق بعض المنافذ الحدودية مما ادى الى انخفاض الاستيرادات وكذلك الايرادات التي كانت تجبي من تلك المنافذ، وكذلك انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض ايرادات الدولة الذي ادى الى انخفاض المستوردات.

اما خلال المدة (2016-2019) فكانت قيمة الضرائب تتجه نحو الارتفاع نتيجة انتعاش الاقتصاد العراقي اضافة الى العودة الى الاستقرار.

كما ونلاحظ من الجدول (1) ان الضرائب الجمركية كانت متذبذبة طيلة مدة الدراسة، وقيم متواضعة، وهذا راجع لقرار الحاكم المدني (بول بريمر) بعد الاحتلال الامريكي للعراق حيث حول العراق الى نظام السوق المفتوح وحرية الدخول والخروج للسلع والبضائع دون رقابة، وهذا ما ادى الى ضعف ايرادات الضرائب الجمركية.

4.2.3 واقع الميزان التجاري في العراق للمدة (2005-2019)

يعتبر الميزان التجاري العراقي عن قيمة الفرق ما بين الصادرات والواردات ويشكل محورا هاماً ضمن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الاقتصاد، وأن الميزان التجاري في العراق كان يتأثر بالصدمات والظروف الاقتصادية الذي كانت تمر بها البلاد، وكذلك فإن الميزان التجاري يتأثر بالضرائب الجمركية خاصة بالنسبة للمستوردات وتعتبر ايرادات الضرائب الجمركية من الايرادات الهامة التي ترفد الموازنة العامة، إذ أن زيادة الايرادات الجمركية يؤدي الى زيادة المخصصات في الموازنة العامة في البلاد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والتقدم (www.annabaa.org).

كما ان العراق يمتاز بارتفاع صادراته النفطية على باقي الصادرات الذي كانت تعاني من ضعف وخاصة ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط والجدول (2) يوضح الرقم القياسي للصادرات.

- الصادرات العراقية بعد عام 2003:

كان العراق قبل فرض الحصار من الدول المستوردة للسلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، وكانت صادرات النفط الخام التي تسد العجز الحاصل في الميزان التجاري مما جعله موجبا من دون صادرات النفط فان الميزان التجاري يكون سالبا وكذلك يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً كلياً على القطاع النفطي حيث يكون 95% من إجمالي دخل العراق من العملة الصعبة. كلف حرب الخليج الأولى ما يُقدَّر بحوالي 100 مليار دولار من الخسائر وكان العراق مُثقلًا بالديون بعد انتهاء الحرب وكانت العوامل الاقتصادية لها الدور الأكبر في خوض العراق حرب الخليج الثانية بعد سنتين من انتهاء حرب الخليج الأولى وزادت الحرب الثانية من مشاكل العراق الاقتصادية حيث فرض حصار اقتصادي على العراق منذ 6 أغسطس 1990 حتى 21 أبريل 2003، قبل غزو العراق 2003 وصل إنتاج العراق إلى 4/3 ما كان عليه قبل حرب الخليج الثانية وكانت الأمم المتحدة تستقطع 28% من أموال صادرات النفط العراقية لحساب موظفي الأمم المتحدة والعمليات الإدارية المتعلقة ببرنامح النفط مقابل الغذاء، وعند مجيء بول بريمر و سلطة الائتلاف الموحدة اتخذت السلطة مجموعة من القرارات نحو تشجيع وتطبيق القطاع الخاص في العراق أو ما يسمى بالخصخصة وخاصة في قطاع النفط وسمح بول بريمر بالامتلاك الكامل لشركات غير عراقية لمصالح في العراق وفرض على هذه الشركات الأجنبية ضرائب نسبتها 15% ولكن هذه الخطط والقرارات الاقتصادية لم تطبق من قبل الحكومات التي أتت بعد سلطة الائتلاف الموحدة وهي على الترتيب مجلس الحكم في العراق و الحكومة العراقية المؤقتة والحكومة العراقية الانتقالية ومن المقرر تطبيق قرارات الخصخصة هذه في عام 2006، وأن أحد العقبات الرئيسية في استرداد اقتصاد العراق لعافيته هي الديون الضخمة التي يدين بها العراق نتيجة حرب الخليج الأولى و حرب الخليج الثانية وقد حاول بعض المسؤولين العراقيين إلغائها لأنها وحسب قولهم كانت نتيجة "تصرفات النظام السابق" إلا أن هذا الطرح لم تلقى آذان صاغية من الدول التي تطالب بديونها. في 20 نوفمبر 2005 وافق Paris Club of official creditors على مسح 80% من ديون العراق الخارجية أي مبلغ مقداره 100 مليار دولار على أن يطبق في فترة

زمنية قدرها 3 سنوات وبحسب هذا الاتفاق تخلص العراق من 75 مليار دولار من ديونه بحلول 2006 (<https://ar.wikipedia.org>)، والجدول التالي يوضح الرقم القياسي للصادرات العراقية للمدة الزمنية (2005-2019)

جدول (2)

الرقم القياسي للصادرات (مليون دولار) للمدة (2005-2019)

السنوات	قيمة الصادرات	الصادرات البيئية	الصادرات من الاغذية والمشروبات	الصادرات من المواد الخام	الصادرات من الوقود المعدني	الصادرات من الكيماويات	الصادرات من الآلات والمعدات ووسائل النقل	الصادرات من السلع المصنوعة (fob)	الصادرات
2005	17633	563	42	12	17576	3	0	1	23697
2006	27503	640	77	41	27303	2	65	14	30529
2007	35271	772	99	52	35014	4	84	18	39587
2008	56942	1472	159	85	56516	6	136	28	63728
2009	36301	1290	101	54	36030	4	87	18	39429
2010	46745	1568	131	70	46291	5	112	23	51760
2011	71212	2192	223	120	70614	8	191	40	79684
2012	84731	2846	166	143	84018	10	228	48	94207
2013	82556	2973	162	140	81855	9	224	47	89768
2014	85370	3001	121	98	74322	11	226	50	85369
2015	51338	3091	31	87	76209	10	230	53	51328
2016	41298	3121	66	79	77321	13	251	55	41298
2017	57559	3324	166	120	77844	12	257	56	57559
2018	87260	3541	171	131	87313	14	260	58	87260
2019	91374	3608	176	140	89457	17	265	60	90871

المصدر: صندوق النقد العربي، الملاحق الاحصائية، 2019، 2015.

البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائية، 2020.

فوب (fob): ان فوب تعني اجور نقل السلع + المخزون السلعي.

يتضح من الجدول (2) الرقم القياسي للصادرات بمختلف مكوناته، ويلاحظ أن صادرات العراق كانت تتجه نحو الزيادة خلال مدة الدراسة، فخلال المدة (2005-2014) كانت الصادرات الكلية بارتفاع مستمر فقد ارتفعت من 17633 مليون دولار عام 2005 الى 85370 عام 2014، ويرجع ذلك الى زيادة الصادرات العراقية من السلع والخدمات (فوب) وذلك نتيجة فعالية جهاز الانتاج العراقي خلال تلك المدة.

اما خلال المدة (2015-2019) فنلاحظ أن الصادرات الكلية كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وذلك نتيجة الظروف العسكرية والامنية التي مرت بها البلاد، علماً ان اعلى قيمة للصادرات بلغت 91374 مليون دولار في عام 2019، بعد عودة الاستقرار الامني والسياسي في البلاد وكذلك زيادة الانتاجية في العراق.

اما الصادرات البيئية والصادرات من الاغذية والمشروبات وصادرات المواد الخام والصادرات من الكيماويات وصادرات الآلات والمعادن وصادرات المصنوعات فهي جزء من الصادرات فتتأثر نتيجة تأثر اجمالي الصادرات ، فكانت ترتفع وتنخفض وتتذبذب نتيجة الظروف الراهنة الاقتصادية والامنية التي مرت بها البلاد.

اما الصادرات السلعية فكانت تمتاز بالارتفاع خلال المدة (2005-2014) اذا بدأت هذه المدة اي عام 2005 بتصدير السلع والخدمات بقيمة 23697 مليون دولار وبدأت بالارتفاع وصولاً لعام 2014 اذ بلغت عام 2014 بقيمة 85369 مليون دولار، وان هذا الارتفاع المستمر يوضح لنا الزيادة في انتاجية السلع والخدمات في العراق.

اما خلال المدة (2015-2019) فكانت قيم الصادرات السلعية كما يلي: 51، 41، 57، 87، 90 مليون دولار على التوالي ، ففي المدة 2015-2017 انخفضت تلك الصادرات نتيجة الاوضاع الامنية الغير مستقرة في البلاد كما ذكرناه مسبقاً، وفي عامي 2018-2019 عادت الصادرات لترتفع مرة اخرى.

مما سبق يتضح ان الصادرات العراقية غير النفطية كانت تعتمد على صادرات السلع والخدمات وان تلك الصادرات كانت تتأثر بالظروف الاقتصادية والامنية التي يمر بها البلاد ، لذلك يجب العمل على زيادة القدرة الانتاجية وزيادة الاستقرار الامني

والاقتصادي في البلاد من أجل زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الإيرادات المتأتية من تلك الصادرات وهذا يؤدي الى دفع عجلة النمو في البلاد.

- المستوردات العراقية بعد عام 2003:

ان الانفتاح التجاري العراقي بعد عام 2003، كان العراق من اكثر الدول المستوردة للسلع والخدمات اذ كانت المستوردات العراقية في وتيرة تصاعد، وذلك كان نتيجة الاحتلال في عام 2003 واثاره على الاقتصاد العراقي، اذ كان تأثير الاحتلال هو اغلاق اغلب المصانع العراقية وانخفاض الانتاج والانتاجية في البلاد، وهذا ادى الى زيادة الاستيرادات ، وكذلك زيادة وتنوع السلع والخدمات العالمية والتي كثر الطلب عليها، كل هذا ادى الى زيادة المستوردات من الخارج، وشهد العراق العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية، والتي انعكست على مختلف قطاعاته الاقتصادية، وتعد التجارة الخارجية أبرز هذه القطاعات (<https://fanack.com/ar/iraq/economy>).
والجدول (3) يوضح الرقم القياسي للمستوردات في العراق للمدة (2004-2019) وكما يلي:

جدول (3)

الرقم القياسي للمستوردات (مليون دولار) للمدة (2005-2019)

السنوات	قيمة المستوردات	المستوردات البيئية والمشروبات	المستوردات من الاغذية والمشروبات	المستوردات من المواد الخام	المستوردات من الوقود المعدني	المستوردات من الكيماويات ووسائل النقل	المستوردات من الآلات والمعدات	المستوردات من السلع	المستوردات (cif)
2005	12842	3322	614	1057	2160	872	5003	2727	23532
2006	13303	3974	632	1088	1900	897	5390	2987	22009
2007	15255	5101	1002	1212	1466	1001	7169	2598	19556
2008	21935	7027	1450	1774	2142	1450	8628	5863	35012
2009	25658	6675	1599	1957	2339	1599	10997	6492	41512
2010	29625	7525	1893	2317	2769	1893	12245	7687	43915
2011	37098	8621	2425	2968	3547	2425	14841	9844	47803
2012	45517	10381	2915	3567	4263	2914	18764	11832	59006
2013	51784	10988	3305	4045	4834	3359	19992	14818	59349
2014	58602	92331	2098	3390	3905	3021	17689	12093	58602
2015	47467	88324	2133	3091	3787	2988	16342	11922	48010

34208	11250	15543	2970	3315	2977	2177	77654	34208	2016
38766	10999	15278	2779	4785	2123	2203	76890	37866	2017
45737	12399	15905	2895	4771	2980	2343	99008	45736	2018
51226	15890	17893	3421	5199	3567	2441	99872	51298	2019

المصدر: صندوق النقد العربي، الملاحق الاحصائية، 2015، 2019.
البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائية، 2020.

يتضح من الجدول (3) أن سبب الارتفاع في قيمة الاستيرادات في السلع والخدمات بعد عام 2003 جاء نتيجة الانفتاح الكبير على العالم الخارجي حيث كانت الحدود مفتوحة على مصراعيها مما ادى الى دخول سلع لم تكن موجودة في السابق، وان سبب الاستيرادات الكبيرة هو نتيجة توقف جميع الصناعات المحلية بعد عام 2003 فاصبح العراق بلد مستورد، حيث ان اغلب السلع في الاسواق العراقية هي سلع مستوردة، وان زيادة الايرادات النفطية وتحسن المستوى المعاشي للأفراد دفعهم الى طلب المزيد من هذه السلع، وهذا ما يبرر الارتفاع الكبير في قيمة الاستيرادات. فخلال المدة (2005-2010) فكانت المستوردات العراقية كما يلي: 12842، 13303، 15255، 21935، 25658، 29625، 37098، 45517، 78451، 58602 مليون دولار تقريباً وعلى التوالي، وان الارتفاع المستمر كانت نتيجة التوسع في الصادرات النفطية التي تعمل زيادة إيرادات العراق من العملات الصعبة وبالتالي ارتفاع المستوردات العراقية (صبر وسعيد، 2019، 47).

اما خلال المدة (2015-2017) فكانت المستوردات العراقية تتجه نحو الانخفاض وكانت كما يلي: 47، 34، 37 مليون دولار تقريباً وهذا الانخفاض جاء نتيجة الاوضاع الامنية الغير مستقرة وانخفاض اسعار النفط (كاظم و سلمان، 2017، 491).

اما خلال المدة (2018-2019) فكانت قيم المستوردات كما يلي: 73645، 51298 مليون دولار تقريباً وها يوضع اعادة الارتفاع في المستوردات نتيجة للتخلص من الظروف الامنية الغير مستقرة والعودة الى الاستقرار الامني الذي يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي.

علماً ان اعلى قيمة للمستوردات كانت 51784 عام 2013، واقل قيمة للمستوردات كانت 12842 عام 2003، وان المستوردات البيئية ومستوردات المواد الخام والوقود المعدني، ومستوردات الكيماويات ومستوردات الآلات والمعدات ومستوردات المصنوعات ما هي الا جزء من المستوردات الكلية. اما بالنسبة للمستوردات السلعية فكانت تتجه نحو الارتفاع خلال المدة (2005-2013) اذ تراوحت قيمة المستوردات بين 22 مليون دولار تقريباً الى 59 مليون دولار تقريباً، علماً ان اعلى قيمة للمستوردات السلعية كانت 59349 مليون دولار عام 2013 واقل قيمة كانت 23532 مليون دولار عام 2005، اما خلال المدة (2014-2017) انخفضت المستوردات السلعية عن السنوات السابقة اذ بلغت المستوردات السلعية في تلك الفترة كما يلي: 58، 48، 34، 38 مليون دولار تقريباً وكما ذكرنا سابقاً نتيجة للظروف الامنية الغير مستقرة في البلاد. اما خلال المدة (2018-2019) عاودت المستوردات السلعية الى الارتفاع لتصل عام 2019 الى 51 مليون دولار تقريباً. مما سبق نلاحظ ان الصادرات والمستوردات العراقية كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة وكان السبب واحد هو الظروف الامنية الغير مستقرة، ولكن الميزان التجاري كان راجح للعراق نتيجة ارتفاع الصادرات على المستوردات وهذا ما يوضحه الجدول (4) وكما يلي:

جدول (4)

الميزان التجاري العراقي مليون دولار للمدة (2005-2019)

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة المستوردات	الميزان التجاري
2005	17633	12842	4791
2006	27503	13303	14200
2007	35271	15255	20046
2008	56942	21935	35007
2009	36301	25658	10643
2010	46745	29625	17129

34114	37098	71212	2011
39214	45517	84731	2012
30772	51784	82556	2013
26768	58602	85370	2014
3691	47467	51338	2015
7090	34208	41298	2016
19693	37866	57559	2017
41524	45736	87260	2018
40076	51298	91374	2019

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائي، 2020.

ان الميزان التجاري في عام 2005 كان في حالة فائض في الميزان التجاري، وهذا كان نتيجة زيادة الطلب العام والخاص يقابله ضعف في جهاز الانتاج العراقي، اي عدم قدرته على سد الحاجات الاساسية للمستهلكين، وبهذا يكون غير قادر على سد الطلب المحلي في ذلك العام نتيجة الاوضاع الغير مستقرة، فلولا ارتفاع الصادرات العراقية في تلك المدة لكان هنالك عجز في الميزان التجاري، ولكن العراق بلد نفطي يعتمد على صادراته النفطية لذلك دائماً ما يكون الميزان التجاري راجح للعراق. اما خلال المدة 2006 - 2019 فكان الميزان التجاري في حالة فائض وبلغت اعلى قيمه له عام 2018 بمقدار 41524 مليون دولار وهذا نتيجة ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات وانخفاض الاستيرادات، اما اقل قيمة للميزان التجاري فكانت 3691 مليون دولار عام 2015، وهذا نتيجة للظروف الامنية التي مر بها البلاد في تلك المدة.

3.3 إيرادات الضرائب الجمركية والتبادل التجاري في العراق

إن الانتقال من نظام مالي مقيد الى نظام اخر يتسم بدرجة كبيرة من الحرية يتطلب أن يتخذ عدة خطوات اصلاحية للسيطرة على التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وأن تكون هنالك مصاحبة لجملة من السياسات الاقتصادية تعمل على إنجاح وتحقيق عملية الاصلاح المالي (البخيتاوي ، 2011).

وفيما يتعلق بإصلاح جانب الإيرادات العامة فقد عملت الحكومة العراقية على تفعيل دور الضرائب للعمل الذي يؤدي الى تقليل الاعتماد على النفط ، أحد هذه الضرائب هي الضرائب الجمركية (الضرائب على السلع) التي اقتصرت على اعتماد (5%) ضريبة اعمار العراق كضريبة على السلع المستوردة وايقاف العمل بالتعريف الجمركية، مما يتطلب اعادة النظر بالتعريف لما لها تأثير على زيادة إيرادات الموازنة العراقية.

4.3 تحليل أثر الضرائب الجمركية على معدل التبادل التجاري في العراق

يعرف التبادل التجاري بأنه كمية معينة من السلع تقوم الدولة بتصديرها إلى دولة أخرى، للحصول على كمية من الواردات، ويتمّ بين مناطق الفائض ومناطق النقص داخل المدينة أو داخل الدولة الواحدة (تبادل محلي) ، أو بين دول متجاورة (تبادل إقليمي)، أو بين دول مختلفة (تبادل عالمي) ، ويهدف التبادل التجاري إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدان ودعم الاقتصاد وتنميته، وله دور كبير ومميز في تقليل البطالة بين البلدان المتقدمة على تعزيز التبادل التجاري، كذلك يساهم في زيادة الدخل لمواطني تلك البلدان، ويقلل من ارتفاع الأسعار على المنتجات، لأن أساس التبادل هو التقليل من زيادة الأسعار على المنتجات المنفق على التبادل بها، وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (5)
الضرائب الجمركية والتبادل التجاري في العراق للمدة (2005 - 2015)
(مليون دولار)

السنوات	إيرادات الضرائب الجمركية	قيمة الصادرات	قيمة المستوردات	الميزان التجاري
2005	118176	17633	12842	4791
2006	219032	27503	13303	14200
2007	229076	35271	15255	20046
2008	366539	56942	21935	35007
2009	590688	36301	25658	10643
2010	507341	46745	29625	17129
2011	373943	71212	37098	34114
2012	840850	84731	45517	39214
2013	541633	82556	51784	30772
2014	489500	85370	58602	26768
2015	396400	51338	47467	3691
2016	514432	41298	34208	7090
2017	606582	57559	37866	19693
2018	629330	87260	45736	41524
2019	641905	91374	51298	40076

المصدر: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية، 2019.
البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائية، 2020.

يتضح من الجدول (5) إيرادات الضرائب الجمركية ومعدل التبادل التجاري في العراق ومن المعلوم ان زيادة المستوردات تؤدي الى زيادة الضرائب الجمركية، كما ان للصادرات اثر على الإيرادات الجمركية وبالتالي فان الميزان التجاري يؤثر ويتأثر بالإيرادات الجمركية، فمن خلال الجدول (5) نلاحظ خلال المدة (2005-2013): ان إيرادات الضرائب الجمركية كانت بوتيرة تصاعدية تراوحت بين 11 مليون دولار الى 84 مليون دولار، يقابلها زيادة في الصادرات من 17 مليون دولار الى 84 مليون دولار، كما كانت المستوردات في حالة تزايد خلال نفس المدة اذ تراوحت المستوردات

بين 12 مليون دولار الى 51 مليون دولار، وهذا يبين لنا ان ارتفاع قيمة الضرائب الجمركية كان نتيجة ارتفاع المستوردات وان ارتفاع المستوردات كانت نتيجة ارتفاع الصادرات، علماً ان العراق يعمل على زيادة صادراته من اجل الحصول على العملات الصعبة وبالتالي استيراد ما يحتاجه من سلع وخدمات لتغطية الطلب المتزايد الذي عجز عنه الانتاج العراقي، وبهذا فان الايرادات الضريبية على المستوردات تؤثر وتتأثر بالصادرات وبالتالي بالمستوردات وبالتالي بالميزان التجاري، كما كان للمدة (2014-2019) تذبذب قيمة الضرائب الجمركية على المستوردات نتيجة تذبذب قيم الصادرات والمستوردات وبالتالي تذبذب قيم الميزان التجاري فتراها مرة منخفضة ومرة اخرى مرتفعة ، وبالتالي فان ايرادات الضرائب الجمركية تؤثر وتتأثر بمتغيرات التبادل التجاري، وهذا ما سيؤكدده النموذج الاحصائي في ما بعد.

مما سبق يتضح ان الصادرات العراقية والمستوردات العراقية كانت تتأثر بالظروف الامنية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها العراق، فكلما زاد الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي زادت معدلات الصادرات وبالتالي زادت معدلات المستوردات، وبهذا فان الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي له دور فعال وواضح على ايرادات الضرائب الجمركية، وبهذا يجب ان يعمل العراق على زيادة استقراره الامني والسياسي والاقتصادي الذي سوف يؤدي الى زيادة التقدم الاقتصادي في البلاد.

الفصل الرابع

قياس أثر الضرائب الجمركية على معدل التبادل التجاري في العراق

1.4 الإطار النظري للتحليل القياسي

ازداد اهتمام الاقتصاديين في الفترة الأخيرة باستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية التي يتم استخدامها للتعرف على العلاقات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي، كما ان هذه الاختبارات تتيح الوصول الى نتائج دقيقة تساعد متخذي القرار في اتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية المناسبة، وبناءً على ذلك فان هذا الفصل يقوم على تقدير العلاقة بين الضرائب الجمركية ومعدل التبادل التجاري في العراق من خلال استخدام نموذج قياسي، وتم الاعتماد لتقدير الدالة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والتي تعمل على فصل تأثير الاجل القصير عن الاجل الطويل للسلاسل الزمنية.

اولاً: مفهوم السكون:

يعتبر السكون هي الخطوة الاولى لأغلب النماذج التي تعمل على استخدام السلاسل الزمنية وذلك من أجل اثبات السلسلة الزمنية من عدمه، وان عدم سكون السلسلة الزمنية يعني وجود الانحراف الزائف او ما يعرف (spurious regression) وان عدم وجود سكون او استقرار للسلاسل الزمنية يأتي نتيجة الظروف التي يمر بها البلد كوجود كساد او ركود او غير ذلك، وبذلك يجب التأكد من استقرار سكون السلسلة الزمنية لجميع متغيرات النموذج، ويتحقق السكون في السلاسل الزمنية ،اذا ما توفرت فيها الشروط الاتية(السامرائي، 2018):

الشرط الاول: تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E (Y_t) = \mu \dots \dots \dots (1)$$

الشرط الثاني: ثبات تباين القيم عبر الزمن :

$$\text{Var} (Y_t) = E$$

$$(Y_t - \mu^2) = \sigma^2 \dots \dots \dots (2)$$

يجب أن يكون التغير (covariance) بين كل قيمتين للمتغير بالاعتماد على الفجوة الزمنية، (k) بين القيمتين، (y_t) و $(y_t + k)$ ، وليس على قيمة الزمن الفعلية التي يتم حساب التغير عندها

$$\text{Cov } Y_k = E [(Y_t - \mu) (y_{t-k} - u)] = Y_k \dots\dots\dots(3)$$

اذ يعتبر " μ " الوسط الحسابي، اما " σ " فأنها تمثل التباين، وأن (Y_k) تمثل معامل التغير وأن جميع هذه المعلومات تعتبر ثابتة.

وهناك عدد من الطرق المستخدمة في اختبار السكون تتمثل في (نورالدين، 2019)

- 1- دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation.
 - 2- اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and Fuller.
 - 3- اختبار جذر الوحدة المركب Augmented Dickey and Fuller.
 - 4- اختبار فيليبس - بيرون philips - peron.
- وأن اختبار (جذر الوحدة) يعتبر من أهم الاختبارات والأكثر استعمالاً وذلك لمعرفة سكون واستقرار السلاسل الزمنية من عدمه، وتكون السلاسل الزمنية غير ساكنة في حالة احتوائها على مشكلة في اختبار جذر وحدة، وكذلك تكون السلسلة الزمنية ساكنة عندما تكون خالية من المشكلة في اختبار جذر وحدة، وهناك اختبارات عديدة (لجذر الوحدة) إلا أن أكثر الاختبارات استعمالاً هي اختبار ديكي - فولر واختبار فيليبس - بيرون.

1- اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF):

طور ديكي - فولر اختبار جذر الوحدة ADF وهو اختبار يحل محل اختبار ديكي فوللر الاعتيادي AD اذ يسمح الاختبار المطور بوجود ارتباطات خطية ومن درجات مختلفة لحد الخطأ، فاذا كان حد الخطأ يعاني من الارتباط الذاتي (Autocorrelation) يمكن تصحيحه بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة ، لتأخذ المعادلة الرياضية لاختبار جذر الوحدة الصيغة الآتية(عبد، وعلي، 2016):

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 T + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^M \beta_2 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

ويتم اختبار فرضية العدم $H_0 : \delta = 0$ عن طريق مقارنة احصائية (tau) المقدره للمعلمة (δ) مع القيمة الجدولية لاختبار ديكي فولر فاذا كانت القيمة الاحصائية المقدره (τ) اكبر من القيمة الجدولية فإنها تكون معنوية احصائياً وعليه نرفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، اي ان السلسلة الزمنية ساكنة ، اما اذا كانت القيمة المقدره اقل من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم اي ان السلسلة غير ساكنة .

ثانياً: الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

تركز طرق تحليل التكامل المشترك السابقة مثل اختبار انجل - جرانجر ذو الخطوتين (Engel-Granger) EG، واختبار جوهانسون وجسليس (JJ) (Johansen and Juselius) على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ، وهذا يضع شرطاً على استعمال هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الاجل بين المتغيرات (المعموري وآخرون، 2011).

في حين يقوم أنموذج (ARDL) باختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين متغيرات النموذج بغض النظر عن درجة تكامل هذه المتغيرات فيما اذا كانت متكاملة من الدرجة $I(0)$ او $I(1)$ او مزيج بينهما وفقاً لاختبار الحدود (Bound Test)، ويتم تحديد الحدود الدنيا (Lower Bound) والحدود العليا (Upper Bound) واختبار احصاء (Wald Test) اذ يتم اختبار فرضية العدم (H_0) اي عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وبالمقابل الفرض البديل (H_a) وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين متغيرات النموذج، وتتم مقارنة القيمة المحتسبة (F-Statistic) واحصائية (Wald-Statistic) مع القيم الجدولية التي قدم (نورالدين، 2019).

وان اختبار F له توزيع قياسي (Non-standard distribution) وتعتمد قيمته على درجة تكامل المتغيرات المدروسة فيما اذا كانت متكاملة من الدرجة صفر او الدرجة واحد او مزيج بينهما ، وعلى عدد المتغيرات التفسيرية المدروسة وفيما اذا كان الأنموذج يحتوي على حد ثابت و/او اتجاه عام، فاذا كانت احصائية (F و W)

المحسوبة اكبر من الحد الاعلى نرفض فرض العدم (لا يوجد علاقة تكامل مشترك)
 ويعني ذلك وجود التكامل المشترك، وإذا كانت اقل من الحد الادنى نقبل فرض العدم
 بعدم وجود تكامل مشترك ، وإذا وقعت القيم المحسوبة بين الحدين الادنى والاعلى فان
 النتيجة تكون غير محسومة (عزيز، 2016)، وعليه فان النموذج تصحيح الخطأ
 واختبار الحدود يمكن ان يتم بعد تحديد درجة تكامل متغيرات الأنموذج المدروسة
 باعتماد المعادلة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^r \beta_{1i} \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^r \beta_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r \beta_{3i} \Delta m_{t-i} \\ + \lambda_1 y_{t-i} + \lambda_2 p_{t-i} + \lambda_3 m_{t-i} \\ + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

إذ ان:

Δ : تمثل الفرق الاول لقيم المتغير

β_0 : الحد الثابت

r : عدد مدد الابطاء الزمني المثلى

$(\beta_{3i}, \beta_{2i}, \beta_{1i})$: المعاملات قصيرة الاجل للعلاقة الديناميكية

$(\lambda_3, \lambda_2, \lambda_1)$: معاملات العلاقة طويلة الاجل والتي تعكس وجود التكامل المشترك

من عدمه

t : زمن البحث

ε_t : حد الخطأ العشوائي للنموذج

وأن المعلمات $(\beta_1, \beta_2, \beta_3)$ تمثل التكامل المشترك وهذا يعني ان اختبار
 $(W$ و $F)$ للتكامل المشترك يختبر فرضية العدم (H_0) التي تنص على "عدم وجود
 التكامل المشترك بين المتغيرات" $(H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3)$ ، مقابل الفرضية البديلة
 (H_1) التي تنص على وجود التكامل المشترك بين المتغيرات $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3$
 () ويتم ذلك وفقا لاختبار الحدود (**Bounds test**) بمقارنة قيم احصاء (W, F)
 المحسوبة مع قيمها الجدولية تحت مستوى معنوية محدد (عزيز، 2016، 88)، اما

في حالة وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة وفقاً لاختبار الحدود فان النموذج يقدر العلاقة القصيرة الأجل وفقاً لنموذج تصحيح الخطأ كالاتي:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^r \beta_{1i} \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^r \beta_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r \beta_{3i} \Delta m_{t-i} + YECT_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

وذلك بإضافة حد تصحيح الخطأ للنموذج (ECT) وتعتبر (Y) عن نسبة الاختلال التي يمكن تصحيحها في المدة t-1 الى المدة t اي سرعة تصحيح الخطأ للمتغير التابع y_t في الأجل القصير باتجاه قيمتها التوازنية في الأجل الطويل وتكون قيمتها سالبة واصغر من الواحد ومعنوية تؤثر وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل بين المتغيرات على الرغم من عدم التوازن في الاجل القصير.

ثالثاً: العلاقة السببية (Concept of Causality):

ان مفهوم جرانجر للسببية (Granger, 1969) يتضمن الكشف الاحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات اي علاقة السبب والتأثير اي اذا كان (X) قد حدث قبل (Y)، عندها يمكن ان يؤثر (X) في (Y) وانه من غير الممكن ان يؤثر (Y) في (X)، ان اختبار سببية جرانجر يعطي فكرة عن طبيعة العلاقة السببية قصيرة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، ويؤثر المتغير (X) في المتغير (Y) عندما تكون القيمة المحتسبة معنوية احصائياً، ويؤثر المتغير (Y) في المتغير (X) عندما تكون مجموع القيمة المحتسبة معنوية احصائياً، وعندما يكون هناك تأثير متبادل بين المتغيرين (X, Y) في ان واحد عندها تكون المعلمتان معنويتان احصائياً، وفي حالة عدم وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين (X, Y) اي ان احدهما لا يؤثر بالآخر تكون هذه الحالة عندما تكون المعلمتان غير معنويتين ، ولاختبار السببية بين متغيرين طور جرانجر اختبار السببية لاختبار الفرضية الاحصائية الاتية :

H_0 : لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين

H_1 : توجد علاقة سببية بين المتغيرين

ويتم اختبار السببية بين المتغيرين x_t و y_t باستعمال المعادلتين الاتيتين:

(https://en.wikipedia.org/wiki/Granger_causality)

$$Y_t = \beta_1 + \sum_{i=1}^n p_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^m \gamma_j Y_{t-j} + u_{1t} \dots \dots \dots (7)$$

$$X_t = \beta_2 + \sum_{i=1}^n \theta_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^m \delta_j Y_{t-j} + u_{2t} \dots \dots \dots (8)$$

ومن المعادلتين يمكن الحصول على واحدة من الحالات الآتية:

- ان المتغير X يؤثر في المتغير Y ($Y \leftarrow X$) في حالة كون مجموع القيمة المحسبة (p_i) معنوية احصائياً اي انها لا تساوي صفر ($\sum \delta_i \neq 0$) والقيمة المحسبة للمعلمة (δ) غير معنوية احصائياً ($\sum \delta_i = 0$).

- ان المتغير Y يؤثر في المتغير X ($X \leftarrow Y$)، عندما تكون مجموع القيمة المحسبة للمعلمة (δ) معنوية احصائياً اي انها لا تساوي صفر ($\sum \delta_j \neq 0$)، والقيمة المحسبة للمعلمة (p_i) غير معنوية احصائياً ($\sum \delta_j = 0$).

- وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين X و Y ($Y \leftrightarrow X$) عندما كانت المعلمتان (δ, p_i) معنويتان احصائياً اي ان ($\sum p_i \neq 0$) و ($\sum \delta_j \neq 0$)

- عدم وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين X و Y اي ان احدهما لا يؤثر في الاخر عندما المعلمتين (δ, p_i) غير معنويتين احصائياً اي ان ($\sum \delta_j = 0$) و ($\sum p_i = 0$)، علماً تم استخدام مدد إبطاء مختلفة وذلك لاعتمادنا على بيانات ربع سنوية، علماً أن اختبار السببية سكون حساس جداً لعدد مدد الابطاء (عبد، و علي، 2016)

2.4 نتائج النموذج

يتم في هذا المبحث عرض نتائج النماذج القياسية المستعملة في قياس الضرائب الجمركية في معدل التبادل التجاري في العراق باستعمال البرنامج الاحصائي Eviews10، كما تغطي بيانات الدارسة الحالية المدة الزمنية (2005-2019)، وبسبب قصر السلسلة الزمنية للمتغيرات المستعملة للقياس تم استخدام معادلات (Diz Approach) لتحويل البيانات السنوية الى فصلية (ربع سنوية) وكالاتي:

$$X_1 = Z_{t-1} + 7.5/12 (Z_t - Z_{t-1}) \dots\dots\dots(9)$$

$$X_2 = Z_{t-1} + 10.5/12 (Z_t - Z_{t-1}) \dots\dots\dots(10)$$

$$X_3 = Z_{t-1} + 1.5/12 (Z_{t+1} - Z_{t-1}) \dots\dots\dots(11)$$

$$X_4 = Z_{t-1} + 4.5/12 (Z_{t+1} - Z_{t-1}) \dots\dots\dots(12)$$

إذ أن:

Z_t : تشير الى قيمة المتغير في سنة (t)

Z_{t-1} : تشير الى قيمة المتغير في العام السابق للعام (t)

Z_{t+1} : تشير الى قيمة المتغير في العام اللاحقة للعام (t)

X_i : تشير عن قيمة الربع (4,3,2,1)

وهنا يتم تحديد المتغيرات المستقلة ("Independent") والمتغيرات التابعة ("Dependent") التي تكون داخلة ضمن النموذج القياسي، وفيما يأتي يتم توصيف المتغيرات الداخلة في النموذج:

1- المتغير التابع (Dependent Variables): الضرائب الجمركية

2- المتغيرات المستقلة (Independent Variables): والتي تمثل معدل التبادل التجاري وكما يلي:

أ- الصادرات: اجمالي ما تقوم الدولة بتصديره.

ب- المستوردات: اجمالي ما تقوم الدولة باستيراده.

ج- الميزان التجاري: مقدار الفرق بين الصادرات والمستوردات.

اولاً: اختبار السكون

يتم التأكد اولاً من سكون جميع متغيرات النموذج، وذلك من خلال اجراء اختبارات الاستقرارية التالية:

1- اختبار ديكي - فولر المطور (ADF) Augmented Dickey Fuller:

يتم التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات التي تم اختبارها وفقاً لاختبار ديكي - فولر، إذ تختبر هذه الطريقة الفرضية العديمة ($H_0: \beta = 1$)، والتي تفترض أن السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة (غير ساكنة)، وهذا يعني تحتوي على جذر وحدة، أما إذا ما كانت السلسلة مستقرة (ساكنة) فإن ذلك يعني قبول الفرضية البديلة ($H_1: \beta < 1$) والتي تفترض عدم وجود جذر الوحدة.

الجدول (6)

اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج في العراق

Variable	الفرق الاول		المستوى		المتغير
	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت واتجاه فقط	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت واتجاه فقط	
	Prob	Prob	Prob	Prob	
T	0.0000	0.0000	0.0000	0.2597	الضرائب
EX	0.0000	0.0000	0.8065	0.5801	الصادرات
IM	0.4576	0.1977	0.8972	0.3645	المستوردات
PL	0.0000	0.0000	0.5472	0.5164	الميزان التجاري

يتضح من الجدول السابق وفقاً لاختبار السكون لديكي - فولر لمتغيرات النموذج أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الاول، وهذا اعتماداً على قيمة prob والتي كانت عند اقل من (5%) وبذلك نكون قد استوفينا شروط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

ثانياً: تقدير النموذج وفقاً لطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

لا يشترط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL أن تسبقه اختبارات السكون للسلاسل الزمنية، لكن الشرط الأساسي لتطبيق هذا النموذج هو عدم وجود سلسلة مستقرة من النوع (I_2) اي الفرق الثاني، وبذلك تم إجراء التقدير، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (7)

نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: T				
Method: ARDL				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (6 lags, automatic): LOANS				
Selected Model: ARDL(6, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
T(-1)	0.813352	0.086004	9.457156	0.0000
IM	179.5310	319.8901	0.561227	0.5769
EX	-177.7520	319.1064	-0.557030	0.5798
PL	178.9715	318.4317	0.562040	0.5764
R-squared	0.787058			
Adjusted R-squared	0.775443	Prob.(F-statistic)	0.00000	
S.E. of regression	21398.09	Durbin-Watson stat	1.794679	

يتضح من خلال الجدول (7) نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وتشير نتائج النموذج إلى أن النموذج يعتبر مقبول إذ بلغ معامل التحديد (0.787)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسّر 78.7% من التغيرات التي حصلت في المتغير التابع، وإحصائية فيشر كانت مقبولة نتيجة استخدام (NONE)، وهنا يجب الإشارة إلى أن وصول قيمة إحصائية (درين- واتسون) من الرقم (1.79) يعني أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، وهناك اختبارات أخرى تعمل على تحديد ذلك والتي سوف نتناولها لاحقاً في نفس المبحث، كما توضح النتائج معنوية المتغير التابع، والتي كانت مستقرة عند مستوى 5%.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL

أن اختبار التكامل المشترك لدى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) يسمى باختبار الحدود (Bound Test) والذي يعتمد على القيمة الإحصائية للعالم فيشر التي يتم مقارنتها مع الحدود الدنيا والعليا (Critical Value Bounds) والتي وضعها باسران، والتي تكون موزعة ضمن مستويات معنوية مختلفة وكما موضحة في الجدول (8):

جدول (8)

اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Test Statistic	Value	K
F-statistic	1.475473	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.01	3.1
5%	2.45	3.63
2.5%	2.87	4.16
1%	3.42	4.84

يتضح من الجدول (8) ووفقاً لاختبار الحدود عدم وجود التكامل المشترك بين المتغير التابع (الضرائب الجمركية) والمتغيرات المستقلة (الصادرات، المستوردات، الميزان التجاري) إذ يتبين وفق نتائج اختبار الحدود في الجدول (8) قبول فرضية عدم والتي تدل على عدم وجود تكامل مشترك وهذا ما تؤكدته قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت قيمتها (1.475473) وهي أقل من الجدولية للحد الأعلى للمعلمة نفسها Bound (I₀) والتي بلغت (4.84) وأقل من قيمة الحد الأدنى Bound (I₁) البالغة (2.01) عند جميع المستويات المعنوية، والتفسير الاقتصادي لعدم وجود تكامل مشترك لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية وأن هذه النتيجة تقودنا لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ لكن دون التحليل في الأجل الطويل، وذلك لعدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل القصير.

رابعاً: نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

أن نموذج تصحيح الخطأ يتكون من قسمين، القسم الأول يضم مروانات "الأجل القصير" والمبينة في الجدول (9)، أما القسم الثاني يضم مروانات "الأجل الطويل" والذي لن نتطرق إليه وذلك لعدم وجود التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك وفقاً لاختبار الحدود (Bound Test)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (9)

نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Fixed regressors: C				
Dynamic regressors (6 lags, automatic): LOANS				
Selected Model: ARDL(6, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
T(-1)	0.764367	0.089456	8.544633	0.0000
IM	209.0903	315.1597	0.663442	0.05099
EX	-207.7740	314.4055	-0.660847	0.05115
PL	208.6141	313.7302	0.664947	0.05089
CointEq(-1)*	-0.186648	0.074816	-2.494758	0.0156
R-squared	0.087399			
Adjusted R-squared	0.087399	Prob.(F-statistic)		0.00000
S.E. of regression	21048.99	Durbin-Watson stat		1.797313

يتضح من الجدول (9) معاملات ومروانات الأجل القصير لنموذج الدراسة، نلاحظ من خلال الجدول اعلاه هنالك أثر ايجابي للضرائب على المستوردات، حيث إن زيادته بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة المستوردات بمقدار (209) وحدة وهذا يعتبر نسبة جيدة جداً، وأن هذا الأثر كان معنوياً عند مستوى (5%)، حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.05)، وكذلك نلاحظ الأثر السلبي للضرائب على الصادرات، إذ إن زيادته بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض الصادرات بمقدار (-207) وحدة وهي نسبة عالية جداً، وأن هذا الأثر كان معنوي عند مستوى (5%)، حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.05)، ونلاحظ أيضاً الأثر الايجابي للضرائب على الميزان التجاري، إذ أن زيادتها بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى ارتفاع الميزان

التجاري بمقدار (208) وحدة وهي نسبة عالية جداً، وأن هذا الأثر كان معنوياً عند مستوى (5%)، حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.05)، كما ونلاحظ وجود معنوية لمعامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1))، حيث قيمته السالبة التي كانت محصورة بين الصفر والواحد الصحيح، وهذا يعني أنه مطابق لشرط تصحيح الخطأ من ناحية القيمة والإشارة، حيث أن قيمته (-0.186648) ولكنه من الناحية المعنوية غير مطابق للشروط وهذا تعزيز لنتائج التكامل المشترك، إذ إن حد الخطأ ليس بإمكانه تصحيح الاختلالات، نتيجة عدم وجود علاقة في الأجل الطويل ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

خامساً: اختبارات سببية جرانجر (Granger causality)

أن اختبار سببية جرانجر لا يعتبر خطوة مكملة لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة "ARDL" بل يعتبر هذا الاختبار خطوة معززة للاختبارات السابقة، إذ يؤكد اختبار جرانجر على أن وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين هو دلالة لوجود العلاقة السببية وباتجاه واحد على الأقل (السامرائي، 2018)، ومن هذا المنطلق ولكون النتائج السابقة لم تكن تحتوي على علاقة التكامل المشترك فمعنى ذلك أنه لا وجود لعلاقة سببية بين المتغيرين وكانت النتائج كما يأتي:

جدول (10)

اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample:Q1 2004 –Q4 2018			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause T	58	0.76582	0.4700
T does not Granger Cause EX		0.94856	0.3938
IM does not Granger Cause T	58	0.27825	0.7582
T does not Granger Cause IM		2.63350	0.0812
PL does not Granger Cause T	58	0.68901	0.5065
T does not Granger Cause PL		0.11915	0.8879

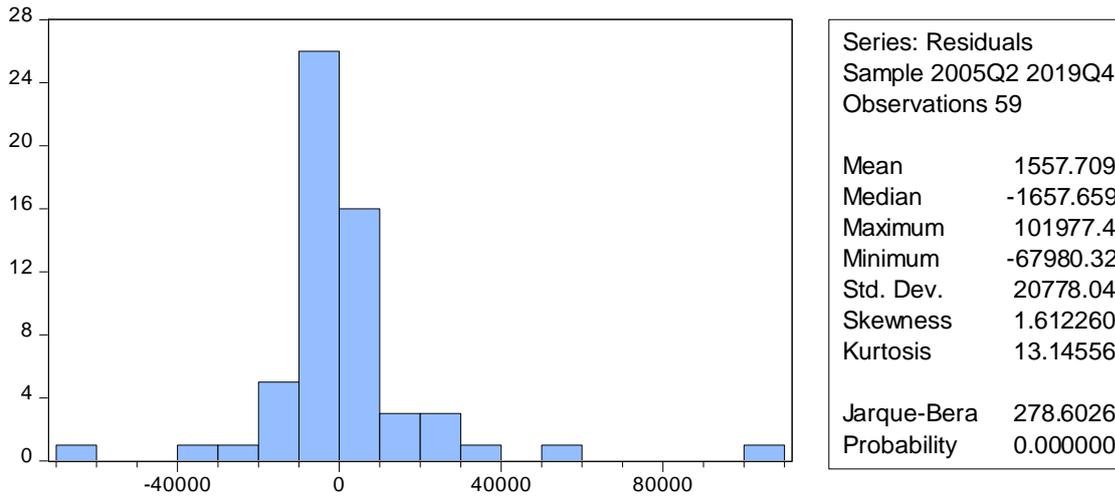
تشير النتائج في الجدول (10) الخاص بنموذج الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغير التابع (الضرائب الجمركية) والمتغيرات المستقلة

(الصادرات، المستوردات، الميزان التجاري) وذلك بالاعتماد على الاحتمالية بين المتغيرات وهي اكبر من (5%) في جميع الحالات، وهذا تعزيز للتكامل المشترك، اي تأكيد على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

سادساً: اختبارات جودة نموذج ARDL

تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL عدة اختبارات ومنها:

1- **التوزيع الطبيعي للبقايا:** يعتمد اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا على القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera)، حيث نقوم بقبول الفرضية العدمية التي تقول "أن بقايا النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً" إذا ما كانت القيمة الاحتمالية لها أكبر من (5%)، ونقوم بقبول الفرضية البديلة التي تنص على "أن بقايا النموذج لا تتوزع توزيعاً طبيعياً" إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (5%). والشكل رقم (1) يوضح لنا ذلك:



الشكل (1)

التوزيع الطبيعي لبقايا نموذج

يتضح من الشكل (1)، أن النتيجة المبينة تشير إلى أن بقايا نموذج الدراسة "لا تتوزع توزيعاً طبيعياً" وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها (0.000)، وهي قيمة أقل من (5%)، وأن السبب يعود لوجود قيم متطرفة في سلسلة الصادرات.

2- اختبار ثبات التباين للأخطاء: هناك العديد من الاختبارات تبين تجانس تباين الأخطاء من عدمه، ومن بينها اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey)، والذي يعتمد على القيمة الاحتمالية لمربع كاي χ^2 وكانت النتائج كما في الجدول (11) الخاص الآتي:

جدول (11)

اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج (ARDL)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.192708	Prob. F(1,56)	0.6624
Obs*R-squared	0.198906	Prob. Chi-Square(1)	0.6556

يتضح من الجدول (11) أن القيمة الاحتمالية لمربع كاي الخاص بنموذج الدراسة قد بلغت (0.6556) وهذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على "أن أخطاء النموذج ثابتة التباين"، وكذلك رفضنا للفرضية البديلة التي تنص على "أن أخطاء النموذج غير ثابتة التباين"، وذلك لأنها قد بلغت قيمة أكبر من (5%).

3- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج (ARDL):

جدول (12)

اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج (ARDL)

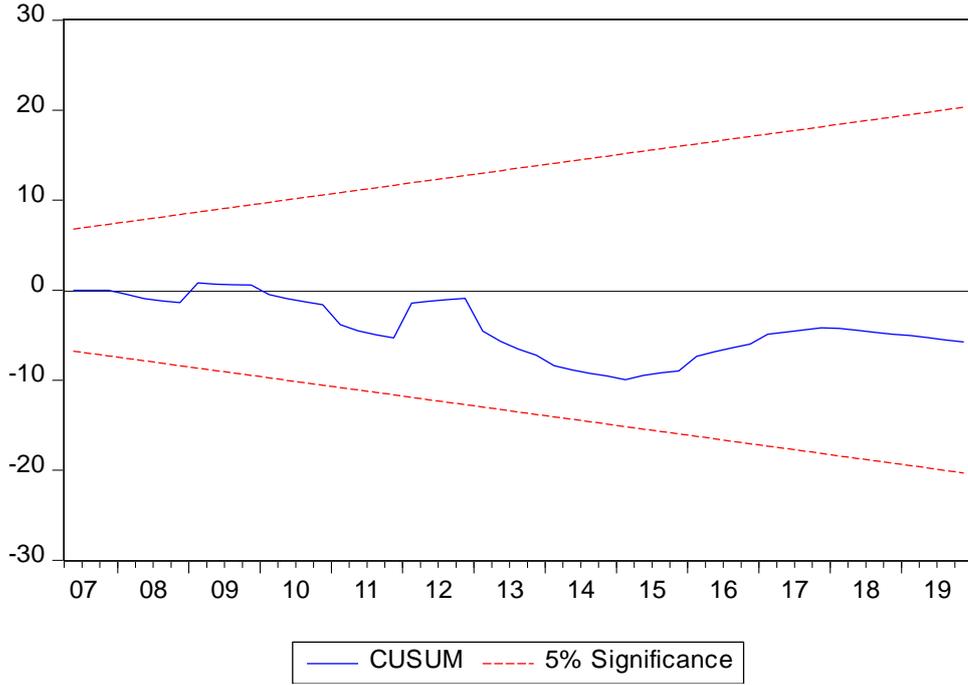
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.015513	Prob. F(2,53)	0.3692
Obs*R-squared	2.177509	Prob. Chi-Square(2)	0.3366

يتضح من الجدول (12) أن القيمة الاحتمالية لمربع كاي الخاص بنموذج الدراسة قد بلغت (0.3366) وهذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، وكذلك رفضنا للفرضية البديلة التي تنص على "أن النموذج يعاني من الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء"، وذلك لأنها بلغت قيمة أكبر من (5%).

سابعاً: اختبارات استقرار الانموذج (Stability Test)

بعد قيامنا "بتقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)"، وإجراء اختبار الحدود (التكامل المشترك)، وعمل نموذج تصحيح الخطأ وإجراء اختبار الجودة، بعدها يتم إجراء اختبارات الاستقرار للنموذج وأن تلك الاختبارات لا يجوز إجرائها إلا بعد إعادة تقدير النموذج وفق طريقة (المربعات الصغرى)، (OLS only) إذ تظهر بعد ذلك العديد من الاختبارات ضمن بند (Stability Diagnostics) ومن بينها التقديرات العودية (Recursive Estimation)، والتي تضم العديد من الاختبارات وأكثر شيوعاً واستخداماً هي اختبائي (المجموع التراكمي للبواقي Cusum)، (المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Square)، والتي تم عملها وكانت النتائج كما موضحة في الأشكال (2) و(3) الآتية:

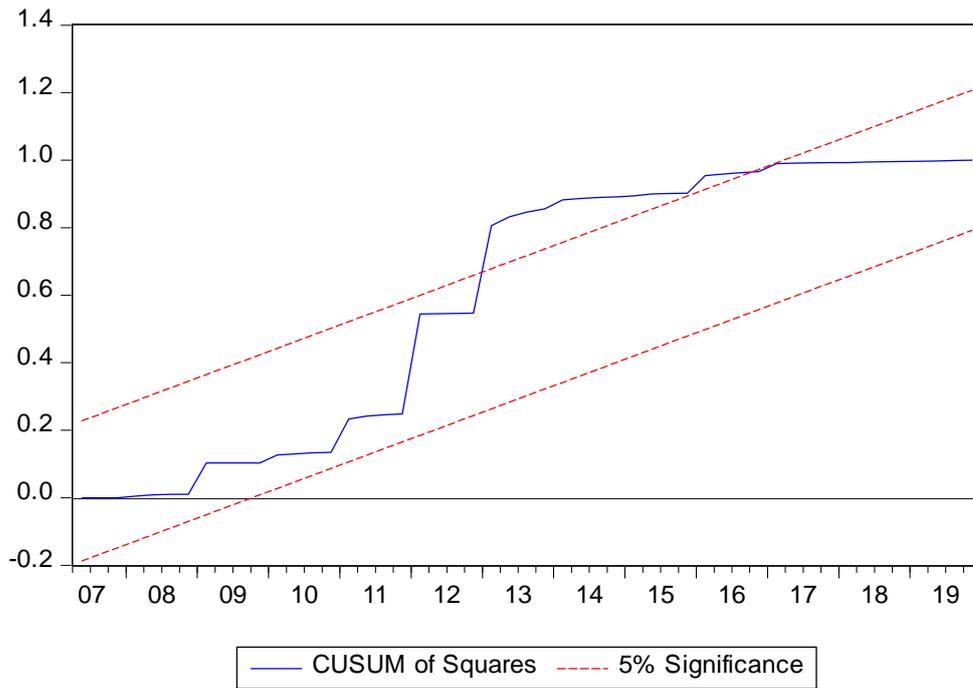
حيث يبين الشكل (2) اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج، إذ توضح الخطوط الحمراء المنفصلة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وتوضح السلسلة الزرقاء المتصلة والمتعرجة المجموع التراكمي لبواقي النموذج، وإن الاستقرار في السلسلة هو وجودها داخل الحدود الحرجة الحمراء، ويتضح لنا في نموذج الدراسة كانت السلسلة مستقرة طوال مدة الدراسة، وذلك لوجود السلسلة الزرقاء داخل الحدود الحمراء طيلة مدة الدراسة.



الشكل (2)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum

أما الشكل (3) فيوضح اختبار "المجموع التراكمي لمربعات البواقي لنموذج الدراسة"، إذ توضح الخطوط الحمراء المتقطعة الحدود للنموذج عند مستوى معنوية (5%)، وتوضح السلسلة الزرقاء المتصلة والمتعرجة "المجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج"، وإن الاستقرار في السلسلة هو وجودها داخل الحدود الحرجة الحمراء، ويتضح لنا في نموذج الدراسة كانت السلسلة مستقرة، وذلك لوجود السلسلة الزرقاء داخل الحدود الحمراء خلال مدة الدراسة، باستثناء المدة (2012Q4 – 2017Q1) كانت غير مستقرة نتيجة خروج السلسلة الزرقاء من الخطوط الحمراء الحرجة.



الشكل (3)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. توصلت النتائج الى وجود أثر كبير بين المتغير التابع (الضرائب الجمركية) والمتغيرات المستقلة (المستوردات، الصادرات، الميزان التجاري).
2. إن التعريف الجمركية في سنوات الدراسة موضوعة بالشكل الذي لا يؤدي تشجيع الإنتاج الوطني والتوسع بالسوق الخارجية وزيادة مستوى المنافسة الدولية للمنتجات المحلية.
3. ضعف دور الضرائب الجمركية في الصادرات والمستوردات وبالتالي ضعفها على التبادل التجاري.
4. أن الإيرادات الجمركية ترتبط بعلاقة طردية قوية مع الاستيرادات كون ان استيرادات السلع والخدمات بمبالغ كبيرة تقابل ضرائب جمركية تشكل نسبة جيدة جداً.
5. أن جميع السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستخدمة لم تكن مستقرة عند المستوى وجميعها استقرت عند الفرق الاول، وهذا بالاعتماد على اختبار ديكي- فولر المطور.
6. اشارت النتائج الى الأثر الايجابي للمستوردات على الضرائب الجمركية، والأثر السلبي لكل من الصادرات وكذلك الأثر الايجابي للميزان التجاري على الضرائب الجمركية.
7. تشير النتائج الى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفقاً لاختبار (Bound Test).
8. تشير النتائج الى عدم وجود علاقة سببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفي كلا الاتجاهين.
9. تشير النتائج الى اثبات اختبار مربعات البواقي بأن النموذج كان مستقر طوال فترة الدراسة، باستثناء المدة (2012Q4 - 2017Q1).
10. أن جميع النتائج مطابقة للنظرية الاقتصادية، ولكن الاقتصاد العراقي اقتصاد ضعيف يتأثر بالظروف والازمات التي يمر بها سواء كانت ازمات داخلية او خارجية، وهذا ما يعكس على نتائج الدراسة.

التوصيات:

- 1- اعادة وضع جمركية جديدة بحيث تكون مناسبة لجميع انواع السلع والخدمات المستوردة لزيادة ايرادات الدولة.
- 2- ضرورة الحفاظ على دور الجمارك ، بوضع كافة الاجراءات لتنظيم وتسيير عمليات الاستيراد والتصدير.
- 3- تحسين دور الضريبة الجمركية على الاستيرادات من السلع والخدمات لكونها تمثل احد مصادر الإيراد للميزانية العامة العراقية.
- 4- ايجاد رقابة جمركية فعالة وذلك بالاستعانة بالكوادر الكفوءة والنزيهة ولها خبرة ليتم السيطرة على المواد الداخلة عبر الحدود العراقية واستخدام التقنيات الحديثة والوسائل الإلكترونية لرفع مستوى اداء الجهاز الضريبي ورفع كفاءة الأفراد العاملين في الجهاز الضريبي وزيادة معلوماتهم.
- 5- حصر وتحديد البضائع التي تعرضت للإغراق وفق هامش الاغراق البالغ اكبر من 2% لأجل فرض التعرفة الجمركية عليها حماية للمنتج المحلي.
- 6- العمل على زيادة الصادرات من اجل زيادة كفة الميزان التجاري للعراق.
- 7- العمل على دعم القطاعات المحلية المختلفة من أجل زيادة الانتاج المحلي وبالتالي تخفيض نسبة الاستيرادات.

المراجع

أ. القران الكريم

- ب. الكتب والرسائل والأطاريح والبحوث والتقارير وموقع الانترنت (الشبكة العنكبوتية) إبراهيم، قصي عبد الكريم (2010). أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري انموذجاً، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، دمشق. البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائية، 2020. القولي، أسامة محمد، شهاب، مجدي محمود، 1997، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- الاقداحي، هشام محمود (2009). العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر الاسكندرية
- الجميل، احمد طه حسين (1993). الاتجاهات الاساسية لتجارة العراق الخارجية في ضوء التطورات الدولية والمحلية، الطبعة الاولى، العراق.
- الجوراني، عدنان فرحان (2014). الآثار الاقتصادية للتعرفة الجمركية في العراق. الحارس ، حكمت (1973). السياسة الضريبية والنظام الضريبي في العراق، دار وهران للطباعة.
- الصالح، بان صلاح عبدالقادر (2011). الضرائب الجمركية في العراق والاثار المترتبة عليها، الطبعة الاولى، مكتبة السنهوري، بغداد.
- الصرن، رعد حسن (2001). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الاول، الطبعة الاولى، دار النشر.
- السامرائي، سعيد عبود (1976). السياسة المالية في العراق، الطبعة الاولى، مطبعة القضاء، النجف الاشرف، العراق.
- العصار، رشاد، الشريف، عليان، داود، حسام، سلمان، مصطفى، 2000 ، التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. عمان.
- المولى، السيد عبد (1999)، الوجيز في التشريعات الاقتصادية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة .

- السريتي ، السيد محمد احمد (2009). اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الاولى ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة ، مصر.
- العاني، تقي عبد سالم (1992). تنظيم وتخطيط التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- السعدون، اسعد حمود، (1993). ظاهرة التهريب في العراق واثر العدوان الثلاثيني في بروزها، جامعة البصرة.
- المستوفي، حيدر عبدالحسين (2015). تفعيل دور الضرائب الجمركية (ضريبة الاستيراد) في العراق من اجل توسيع بنود الايرادات العامة .
- الكتبي، محمد بشير، (2008). الاثار الاقتصادية للضريبة الجمركية في الامارات العربية المتحدة .
- الصولي، نوري عبد الكريم (1979). اهمية المانفيسست والتصريح في المعاملات الجمركية، مجلة الجمارك العدد86 ، سنة25، مديرية الجمارك والمكوس العامة .
- الحميد ، طلعت أسعد عبد (1998). الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة ، كلية التجارة جامعة المنصورة.
- المعموري ، محمد علي موسى ، وعلي ، سحر فتح الله محمد ، واحمد ، حيدر حسين ، تحليل العلاقة بين تقلبات سوق الاسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 17، العدد63، العراق، 2011.
- البخيتاوي، حسين مهرج فرج، (2011). تقويم فاعلية الموازنة العامة في العراق، أطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية .
- العبيدي، برزان إبراهيم نايف (2009). التنبؤ للاستيرادات العراقية باستخدام سلاسل ماركوف، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، تكريت.
- الاحبابي ، رواد سلام إسماعيل علي (2017). واقع وآفاق تطوير التجارة البينية العربية، رسالة دبلوم عالي، جامعة تكريت، ، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، تكريت.

السامرائي، نعمان منذر يونس، الانفاق العام وأثره في التنمية المستدامة - بلدان نامية مختارة للمدة (2000 - 2016)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2018.

النفط في العراق: آمال المستقبل وتحديات الحاضر، مجلة النبأ، متاحة على شبكات المعلومات الدولية، الانترنت (www.annabaa.org)
البنك الدولي (www.albankaldawli.org country iraq)

بن ديب، عبد الرشيد، 2002، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر.

حاتم، سامي عفيفي، (1993) التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية.

حشيش، عادل أحمد، (2002). أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

حسين، محمود، عزام، زكريا احمد، 2000، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

جون هيدسون، مارك هرندر. (1987) العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، الطبعة العربية لدار المريخ للنشر، الرياض.

جريدة الوقائع العراقية.

دوهيم، روجيه، 1971، مدخل إلى الإقتصاد"، ترجمة سموي فوق العادة، الطبعة الاولى، منشورات عويدات، بيروت، لبنان.

شهاب، مجدي محمود، 2003، الاقتصاد النقدي، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية وبيروت العربية.

رشيد، فوزي، 1997، الجمارك والمكوس عبر تاريخ العراق القديم، الهيئة العامة للجمارك.

سلمي، سلطاني، 2003، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر.

عبد الخالق، أحمد، 1999، الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية، دون دار النشر.

عبد العظيم، حمدي، 1996، اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق

- عليان، خالد، الشامية، علي (2009). إدارة التخليص الجمركي، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى.
- عبدالرزاق، محمود حامد، (2009) اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عربي، مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014.
- عزيز، خليل اسماعيل، قياس وتحليل دالة الطلب على النقود في العراق في الامد الطويل والقصير في اطار التكامل المشترك، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2016.
- عمر، محمد عبدالله، 1978، الموسوعة الشاملة في التشريع الجمركي والمنازعات القضائية، مؤسسة شباب الجامعة، دار النجاح للطباعة.
- عايش، عروبة معين، 2014، تحليل دور الضرائب الجمركية في الموازنات العامة دراسة تحليلية في العراق.
- عبد، حميد عبيد، وعلي، فراس حسين (2016). تحديد اتجاه العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة الامريكية (1998 - 2014)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 8، العدد 3، العراق.
- غناوي، احمد عدنا، 2011. الاغراق واثرة على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
- غطاس، عبد الغفور وزوزي، محمد ودادن، عبد الوهاب (2015). أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، بحث منشور، مجلة الباحث، العدد 15، الجزائر، ورقلة.

صبر، سعود غالي، وسعيد، شفان جمال حمه، قياس وتحليل مساهمة الايرادات النفطية وغير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد1، العدد 43، العراق، 2019م.

صندوق النقد العربي، الملاحق الاحصائية، 2019، 2015.

كاظم، ايمان عبد الرحيم، وسلمان، صبا علاء، أثر الاستيرادات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد10، العدد4، العراق، 2016

ملوكي، اياد عبد الجبار، الحارس، حكمت، الصافي، عبد الرؤوف (1985). التشريعات المالية والتجارية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار التقني للطباعة والنشر، العراق.

نورالدين، بوالكور، محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2016) في اطار نموذج ARDL ، مجلة العلوم الاحصائية ، العدد التاسع ، الجزائر، 2019.

قانون الجمارك العراقي رقم 23 لسنة 1984 المعدل.

قانون التعريف الجمركية المرقم 22 لسنة 2010.

وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية .

وزارة المالية العراقية، الهيئة العامة للجمارك

ناصر، ايمان عطية (2008). مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، مصر جامعة الاسكندرية.

يونس ، محمد ، 1986، "مقدمة في نظرية التجارة الدولية"، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر.

يونس ، محمود، 1993 ، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر .
موسوعة الجزيرة

[.http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/8/31](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/8/31)

<http://www.customs.mof.gov.iq> سنوات متفرقه.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%20%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82 .1

[D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%20%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82)

[1%D8%A7%D9%82](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%20%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82)

<https://fanack.com/ar/iraq/economy>

الملاحق

ملحق (أ)

البيانات ربع سنوية المستخدمة في النموذج القياسي

PL	M	X	T	Series
1197.75	3210.5	4408.25	29544	2005Q1
1197.75	3210.5	4408.25	29544	2005Q2
1197.75	3210.5	4408.25	29544	2005Q3
1197.75	3210.5	4408.25	29544	2005Q4
3550	3325.75	6875.75	54758	2006Q1
3550	3325.75	6875.75	54758	2006Q2
3550	3325.75	6875.75	54758	2006Q3
3550	3325.75	6875.75	54758	2006Q4
5011.5	3813.75	8817.75	57269	2007Q1
5011.5	3813.75	8817.75	57269	2007Q2
5011.5	3813.75	8817.75	57269	2007Q3
5011.5	3813.75	8817.75	57269	2007Q4
8751.75	5483.75	14235.5	91634.75	2008Q1
8751.75	5483.75	14235.5	91634.75	2008Q2
8751.75	5483.75	14235.5	91634.75	2008Q3
8751.75	5483.75	14235.5	91634.75	2008Q4
2660.75	6414.5	9075.25	147672	2009Q1
2660.75	6414.5	9075.25	147672	2009Q2
2660.75	6414.5	9075.25	147672	2009Q3
2660.75	6414.5	9075.25	147672	2009Q4
4282.25	7406.25	11686.25	126835.25	2010Q1
4282.25	7406.25	11686.25	126835.25	2010Q2
4282.25	7406.25	11686.25	126835.25	2010Q3
4282.25	7406.25	11686.25	126835.25	2010Q4
8528.5	9274.5	17803	93485.75	2011Q1
8528.5	9274.5	17803	93485.75	2011Q2
8528.5	9274.5	17803	93485.75	2011Q3
8528.5	9274.5	17803	93485.75	2011Q4
9803.5	11379.25	21182.75	210212.5	2012Q1
9803.5	11379.25	21182.75	210212.5	2012Q2
9803.5	11379.25	21182.75	210212.5	2012Q3
9803.5	11379.25	21182.75	210212.5	2012Q4
7693	12946	20639	135408.25	2013Q1
7693	12946	20639	135408.25	2013Q2
7693	12946	20639	135408.25	2013Q3
7693	12946	20639	135408.25	2013Q4

6692	14650.5	21342.5	122375	2014Q1
6692	14650.5	21342.5	122375	2014Q2
6692	14650.5	21342.5	122375	2014Q3
6692	14650.5	21342.5	122375	2014Q4
922.75	11866.75	12834.5	99100	2015Q1
922.75	11866.75	12834.5	99100	2015Q2
922.75	11866.75	12834.5	99100	2015Q3
922.75	11866.75	12834.5	99100	2015Q4
1772.5	8552	10324.5	128608	2016Q1
1772.5	8552	10324.5	128608	2016Q2
1772.5	8552	10324.5	128608	2016Q3
1772.5	8552	10324.5	128608	2016Q4
4923.25	9466.5	14389.75	151645.5	2017Q1
4923.25	9466.5	14389.75	151645.5	2017Q2
4923.25	9466.5	14389.75	151645.5	2017Q3
4923.25	9466.5	14389.75	151645.5	2017Q4
10381	11434	21815	157332.5	2018Q1
10381	11434	21815	157332.5	2018Q2
10381	11434	21815	157332.5	2018Q3
10381	11434	21815	157332.5	2018Q4
10019	12824.5	22843.5	160476.25	2019Q1
10019	12824.5	22843.5	160476.25	2019Q2
10019	12824.5	22843.5	160476.25	2019Q3
10019	12824.5	22843.5	160476.25	2019Q4

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

ملحق (ب)

تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: T				
Method: ARDL				
Date: 05/12/21 Time: 00:18				
Sample (adjusted): 2005Q2 2019Q4				
Included observations: 59 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): IM EX PL				
Fixed regressors:				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
T(-1)	0.813352	0.086004	9.457156	0.0000
IM	179.5310	319.8901	0.561227	0.5769
EX	-177.7520	319.1064	-0.557030	0.5798
PL	178.9715	318.4317	0.562040	0.5764
R-squared	0.787058	Mean dependent var		119252.3
Adjusted R-squared	0.775443	S.D. dependent var		45155.64
S.E. of regression	21398.09	Akaike info criterion		22.84538
Sum squared resid	2.52E+10	Schwarz criterion		22.98623
Log likelihood	-669.9387	Hannan-Quinn criter.		22.90036
Durbin-Watson stat	1.794679			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

ملحق (ج)

اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	1.475473	10%	2.01	3.1
k	3	5%	2.45	3.63
		2.5%	2.87	4.16
		1%	3.42	4.84

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

ملحق (د)

نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(T)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)				
Case 1: No Constant and No Trend				
Date: 05/12/21 Time: 00:19				
Sample: 2005Q1 2019Q4				
Included observations: 59				
ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.186648	0.074816	-2.494758	0.0156
R-squared	0.087399	Mean dependent var		2219.191
Adjusted R-squared	0.087399	S.D. dependent var		21812.33
S.E. of regression	20837.35	Akaike info criterion		22.74369
Sum squared resid	2.52E+10	Schwarz criterion		22.77890
Log likelihood	-669.9387	Hannan-Quinn criter.		22.75743
Durbin-Watson stat	1.794679			

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

ملحق (هـ)
اختبار سببية جرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause T	58	0.76582	0.4700
T does not Granger Cause EX		0.94856	0.3938
IM does not Granger Cause T	58	0.27825	0.7582
T does not Granger Cause IM		2.63350	0.0812
PL does not Granger Cause T	58	0.68901	0.5065
T does not Granger Cause PL		0.11915	0.8879

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

ملحق (و)

اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج (ARDL)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.015513	Prob. F(2,53)	0.3692
Obs*R-squared	2.177509	Prob. Chi-Square(2)	0.3366
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: ARDL			
Date: 05/12/21 Time: 00:56			
Sample: 2005Q2 2019Q4			
Included observations: 59			
Presample missing value lagged residuals set to zero.			

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج **E-Views10**

ملحق (ز)

اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج (ARDL)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.015513	Prob. F(2,53)	0.3692
Obs*R-squared	2.177509	Prob. Chi-Square(2)	0.3366
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: ARDL			
Date: 05/12/21 Time: 00:53			
Sample: 2005Q2 2019Q4			
Included observations: 59			
Presample missing value lagged residuals set to zero.			

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

المعلومات الشخصية:

الاسم: شاكر محمود فرحان عطية الجبوري.

الكلية: الأعمال

القسم: قسم اقتصاديات المال والأعمال.